الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

دور الدعم الحكومي في ترقية الفلاحة الصحراوية
دراسة حالة الجزائر -ولاية الوادي -

اعداد الطلبة		المشرفة
1	ندى دايخ	حدة طويل
2	هند نوري	

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
حسني بعلي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
حدة طويل	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
محمد هبول	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا

السنة الجامعية 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان:

نحمد الله العلي القدير الذي أعاننا ووفقنا على انجاز هذا العمل ونصلي ونسلم على خاتم أنبيائه ورسله، خير خلق الله وأحب عباده إليه. صلاة وسلام يليقان بمقامه وصلاة وسلاما على آله وأصحابه.

ونحن نضع اللمسات الأخيرة في بحثنا هذا نشكر المولى عز وجل شكرا يليق بجلالته وعظيم سلطانه وأسأل الله سبحانه أن يجعلنا خالصة لوجهه الكريم.

لابد من كلمة شكر وعرفان بالجميل لكل من كان لنا عونا في النجاح والوصول إلى ما وصلنا إليه.

ونخص بالشكر إلى أستاذتنا الفاضلة "**حدة طويل**" على إشرافها ورعايتها لهذا العمل فقد ساهمت بكل مجهوداتها الجبارة ونصائحها القيمة الهادفة واهتماماتها التي أثرت بها في هذه المذكرة المتواضعة كما نتقدم باسمي عبارات الشكر والامتنان والتقدير إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة الذين مهدوا لنا طريق المعرفة إلى جميع أساتذتنا معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير كما لا يفوتنا أن نشكر لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وعلى ما سيقدمونه من توجيهات.

وفي الأخير نشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة إن أصابنا من الله إن أخطأنا فمن أنفسنا ومن الشيطان الرجيم ولله الحمد والشكر أولا وأخيرا.

إهداء:

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم وبتوفيق من الله عز وجل .

لكل بداية نهاية وما أجمل أن يهدي المرء أغلى ما يملك فلا يسعني في هذا المقام إلى أن أفتتح إهدائي هذا إلى من قال فيهما الحق عز وجل" وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا".

أول من أتقدم إليه لإهداء كلماتي التي يخططها حبري على أوراقي هي أمي التي أرضعتني الأخلاق الفاضلة وفطمتني على تقديس العمل وغرست بداخلي حب الشغف وقوة الإيمان.

إلى من أدين له بحياتي، إلى من ساندني وكان شمعة تحترق لتضيق طريقي، إلى من أكن له مشاعر التقدير والاحترام والعرفان "أبي الغالي".

إلى كل أفراد عائلتي وأخص بالذكر إخوتي: أمين، دعاء، أنفال، إلى جميع أصدقائي الذين أعرفهم: هند، رشا، وسام، إكرام، صفاء، زاهية، وإلى كل من يؤمن بأن بذور نجاحي التغيير هي في ذواتنا وفي أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى....

قال تعالى:"إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم"

"**الآية 11من سورة الرعد**"

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع وأسأل الله عز وجل أن يوفقنا لما فيه الخير لنا.

وفي الأخير نشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة إن أصبنا من الله وإن أخطأنا من أنفسنا ومن الشيطان الرجيم ولله الحمد والشكر أولا وأخيرا.

ندى

إهداء:

بسم الله الرحمان الرحيم والحمد الله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم و أكرمنا بالتقوى وجملنا بالعافية. إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أهدي ثمرة هذا العمل إلى:

من قال فيهما تعالى:(وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا) سورة الإسراء 23.

إلى من كانت سببا في مجيئي إلى هذا العالم، ملهمتي ومرشدتي ونور عيوني نبع الحنان أمي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى من كرس حياته من أجل نجاحنا إلى من شد يسراي إلى من يسدد خطاي سندي في الحياة ودنياي إلى من لم يبخل علي بشيء وكان مرشدا وغطاءا أبي العزيز.

إلى الذين أحبوني بدون مقابل بلا حدود إلى الذين أستمد منهم عزتي وإصراري، إلى سندي في الحياة، إلى من آثروني على أنفسهم إخوتي الأعزاء وفقهم الله ورعاكم.

إلى ورود البيت التي تفيض طفولة ونقاء وعطرا: أحفاد العائلة حفظهم الله.

إلى كل الأقارب والأحباب والأصدقاء (ندى، عبير، وسام، إكرام، رشا) من دون استثناء، وأخص بالذكر صديقتي ندى التي ساعدتني في هذا العمل.

إلى خطيبي الغالي حفظه الله ورعاه وإلى كل من أرى التفاؤل بأعينهم والسعادة في ضحكتهم وبلقائهم يزهر قلبي.

هند

الملخص:

من منطلق أهمية الفلاحة الصحراوية والنتائج التي حققتها في السنوات الأخيرة، أصبح من الضروري الاهتمام بها وتقديم الدعم اللازم لها، وقد انتبهت الحكومة الجزائرية وأعدت برامج خاصة لدعم الفلاحة الصحراوية بالمناطق الجافة وشبه الجافة.

وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الدعم الحكومي في ترقية الفلاحة الصحراوية بالجزائر، من خلال دراسة واقع الفلاحة بولاية الوادي خلال فترة 2000-2020؛ من حيث المناخ، مياه السقي، مساحة الأراضي الزراعية، الدعم الحكومي المقدم لها، أنواع المنتجات الفلاحية، حجم الإنتاج بهذه الولاية. مستعملين في ذلك المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج مفادها أن الإنتاج الفلاحي بولاية الوادي يحتل المراتب الأولى وطنيا من حيث الإنتاج، وهذا بفضل الدعم والجهود المبذولة من طرف الدولة.

الكلمات المفتاحية: الفلاحة الصحراوية، الدعم الفلاحي، ولاية الوادي.

The importance of desert agriculture and the results it has achieved in recent years, it has become necessary to take care of it and provide the necessary support for it. The Algerian government has paid attention and prepared special programs to support desert agriculture in arid and semi-arid regions.

This study aims to highlight the role of government support in promoting desert agriculture in Algeria, by studying the reality of agriculture in El Oued Province during the period 2000-2020; In terms of climate, irrigation water, agricultural land area, government subsidies provided to it, types of agricultural products, and volume of production in this state.

Using the descriptive approach and the analytical approach, the study reached the results that the agricultural production in the state of El Oued occupies the first ranks nationally in terms of production, and this is thanks to the support and efforts made by the state.

Key words: desert agriculture, agricultural support, El Oued province.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

فهرس المحتويات	الصفحة
البسملة	**I**
الشكر والتقدير	**II**
الإهداء	**III**
الملخص	**VI**
فهرس المحتويات	**V**
فهرس الجداول	**IX**
فهرس الأشكال	**X**
مقدمة	أ
الجانب النظري	
الفصل الأول: مفاهيم حول الدعم الحكومي والفلاحة الصحراوية	**6**
تمهيد	**7**
المبحث الأول: الدعم الحكومي الفلاحي	**8**
المطلب الأول: ماهية الدعم الحكومي الفلاحي	**8**
الفرع الأول: مفهوم الدعم الحكومي	**9**
الفرع الثاني: مفهوم الدعم الحكومي الفلاحي	**9**
الفرع الثالث: أهداف الدعم الحكومي الفلاحي	**10**
الفرع الرابع: طرق إجراء الدعم الحكومي الفلاحي	**10**
المطلب الثاني: أشكال وأنواع الدعم الحكومي الفلاحي	**11**
الفرع الأول: أشكال الدعم الحكومي الفلاحي	**11**
الفرع الثاني: أنواع الدعم الحكومي الفلاحي	**12**
المطلب الثالث: قنوات ومؤشرات الدعم الحكومي الفلاحي	**15**

الفرع الأول: قنوات الدعم الحكومي الفلاحي	**15**
الفرع الثاني: مؤشرات الدعم الحكومي الفلاحي	**16**
المطلب الرابع: الأهداف الإستراتجية للدعم الحكومي الفلاحي	**17**
المبحث الثاني: مدخل عام للفلاحة الصحراوية	20
المطلب الأول: الإطار العام للفلاحة الصحراوية	**20**
الفرع الأول: تعريف الفلاحة	**20**
الفرع الثاني: تعريف الفلاحة الصحراوية	**21**
الفرع الثالث: أهمية الفلاحة الصحراوية	**21**
الفرع الرابع: مشاكل ومعوقات الفلاحة الصحراوية	**21**
المطلب الثاني: خصائص ومميزات الفلاحة في المناطق الصحراوية	**24**
المطلب الثالث: أهم الدول التي تمارس الفلاحة الصحراوية	**26**
الفرع الأول: السودان	**28**
الفرع الثاني: مصر	**31**
الفرع الثالث: السعودية	**34**
خلاصة الفصل	**37**
الجانب التطبيقي	
الفصل الثاني: أثر الدعم الحكومي على الفلاحة الصحراوية بالجزائر–ولاية الوادي– نموذجا خلال الفترة 2000–2020	**38**
تمهيد	**39**
المبحث الأول: واقع الفلاحة الصحراوية بولاية الوادي	**40**

المطلب الأول: التعريف بولاية الوادي	**40**
المطلب الثاني: الإمكانيات الفلاحية لولاية الوادي	**40**
المبحث الثاني: طرق الدعم الحكومي الموجهة للفلاحة الصحراوية بولاية الوادي	**44**
المطلب الأول: برامج الدعم المالي الفلاحي	**44**
المطلب الثاني: الدعم التقني	**46**
المبحث الثالث: أثر الدعم الحكومي على تطور الفلاحة الصحراوية بولاية الوادي	**48**
المطلب الأول: تطور المساحات الفلاحية واليد العاملة	**48**
الفرع الأول: تطور المساحات الفلاحية	**48**
الفرع الثاني: اليد العاملة	**51**
المطلب الثاني: تطور الإنتاج الفلاحي بولاية الوادي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي	**53**
الفرع الأول: تطور الإنتاج الفلاحي بولاية الوادي	**53**
الفرع الثاني: مساهمة الإنتاج الفلاحي لولاية الوادي في الناتج المحلي الإجمالي	**56**
المطلب الثالث: مساهمة الفلاحة الصحراوية في تطوير الاقتصاد الوطني بالجزائر	**57**
الفرع الأول: المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي	**57**
الفرع الثاني: مساهمة الفلاحة الصحراوية في سياسة التشغيل	**58**
الفرع الثالث: مساهمة الفلاحة الصحراوية في الإنتاج الحيواني الوطني	**59**
الفرع الرابع: مساهمة الفلاحة الصحراوية في الإنتاج النباتي الوطني	**59**
خلاصة الفصل	**61**
الخاتمة	**63**
قائمة المراجع	**67**

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	صادرات السودان حسب المنتجات الفلاحية خلال الفترة (2018-2021)	**30**
02	واردات السودان من المواد الغذائية خلال الفترة (2018-2021)	**31**
03	قيمة أهم الصادرات الفلاحية في مصر خلال الفترة (2018-2021)	**33**
04	قيمة أهم الواردات من السلع في مصر خلال الفترة (2018-2021)	**34**
05	المخزون المائي المتواجد بولاية الوادي	**43**
06	العمليات المنجزة في إطار الدعم الفلاحي (2000-2018)	**45**
07	تطور المساحة الفلاحية لولاية الوادي (2009-2018)	**48**
08	تطور اليد العاملة في القطاع الفلاحي بالوادي (2009-2018)	**51**
09	تطور الإنتاج الفلاحي في ولاية الوادي خلال الفترة (2000-2019)	**53**
10	تطور المحاصيل الفلاحية خلال المواسم بولاية الوادي وتصنيفها وطنيا	**56**
11	نسبة الاكتفاء الذاتي لمحصول الحبوب خلال الفترة(2016-2018)	**57**
12	نسبة الاكتفاء الذاتي لمحصول البطاطا خلال الفترة(2016-2018)	**58**

فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أهداف الدعم الحكومي الفلاحي	**10**
02	أهمية الفلاحة الصحراوية	**22**
03	خريطة الدول العربية	**27**
04	كمية الصادرات والواردات من المحاصيل الفلاحية والثرة الحيوانية (2016-2021)	**36**
05	خريطة الموقع الجغرافي لولاية الوادي	**41**
06	مجموع أراضي المستغلة في الفلاحة SAT	**49**
07	المساحة الفلاحية المستغلة SAU	**49**
08	تطور اليد العاملة في القطاع الفلاحي بالوادي (2009-2018)	**51**
09	تطور الإنتاج الفلاحي في ولاية الوادي خلال الفترة (2000-2019)	**54**

مقدمة

مقدمة

تشكل الصحاري والمناطق الجافة حوالي40% من مساحة الكرة الأرضية، وتعتبر هذه المناطق بيئة صعبة، تحتاج إلى برامج تمويلية خاصة؛ تمكنها من تقنيات متطورة وحديثة، للتخفيف من تأثير التغير المناخي عليها، وتزخر الصحراء بموارد طبيعية خاصة المياه الجوفية، تستخدم لإنتاج المحاصيل الفلاحية الغذائية وكذلك استعمال مخرجاتها في قطاع الصناعات الغذائية وصناعات أخرى، بالإضافة إلى ذلك تساهم الفلاحة الصحراوية في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير فرص العمل، زيادة المداخيل، الأمر الذي يساهم في تحسين معيشة المجتمعات خاصة النامية منها، لذلك وجب أن تحظى بدعم الحكومات من خلال استخدام التقنيات والممارسات الحديثة لزراعة المحاصيل وتكييفها مع بيئة الصحراء الصعبة.

وتعد الجزائر من بين الدول التي تتربع على مساحة شاسعة، وأغلب أراضيها تتميز بمناخ صحراوي جاف وشبه جاف، مما يتطلب دعم الفلاحة بهذه المناطق الصحراوية، خاصة ولاية الوادي بعد أن حققت إنتاج معتبر في السنوات الأخيرة، ما يؤهلها أن تحتل الصدارة في الإنتاج الفلاحي الوطني، لذا اتبعت الحكومة الجزائرية سياسات وبرامج لتحفيز الفلاحة في المناطق الصحراوية، لتقديم الدعم لضمان تطوير القطاع بفعالية وكفاءة عالية.

أولا: إشكالية الدراسة

من هنا انطلقت إشكالية هذه الدراسة والتي تمحورت حول دور الدعم الحكومي في ترقية الفلاحة الصحراوية بالجزائر، وقد تمت صياغتها على النحو التالي:

ما هو دور الدعم الحكومي في ترقية الفلاحة الصحراوية بولاية الوادي؟

ثانيا: الأسئلة الفرعية

ينبثق عن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هو الدعم الحكومي الفلاحي؟
- ✓ ما هو واقع الفلاحة الصحراوية بولاية الوادي؟
- ✓ ما هي المساهمات المقدمة من طرف الحكومة في تحسين وتطوير الفلاحة في ولاية الوادي؟
- ✓ ما هو تأثير الدعم الحكومي على تطور الفلاحة الصحراوية بالوادي؟

ثالثا: فرضيات الدراسة

انطلاقا من التساؤلات السابقة قمنا بوضع جملة من الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: الدعم الحكومي الفلاحي مساهمة مالية مقدمة من قبل الحكومة للفلاحين بغية تحقيق منفعة، وكذا تخفيف الأعباء وزيادة الإنتاجية.

الفرضية الثانية: "الفلاحة في ولاية الوادي شهدت ديناميكية مرتفعة خاصة في السنوات الأخيرة رغم ظروفها الصعبة"

الفرضية الثالثة: قدمت الحكومة الجزائرية دعما ماليا وتقنيا للمستثمرين الفلاحين بولاية الوادي.

الفرضية الرابعة: للدعم الحكومي أثر إيجابي في زيادة حجم الإنتاج الفلاحي بولاية الوادي.

رابعا: أسباب اختيار الموضوع

من بين الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع:

- ✓ الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع.
- ✓ الاهتمام بدراسة قطاع الفلاحة.
- ✓ أهمية الموضوع باعتباره يمس الفئة الكبرى وهي فئة البطالين.
- ✓ قلة الدراسات المتناولة بالمركز الجامعي حول الفلاحة الصحراوية.

خامسا: أهمية الدراسة

ترجع أهمية البحث في معرفة ما يلي:

- ✓ حصر أهم الصعوبات التي تواجهها الفلاحة الصحراوية.
- ✓ إرساء مختلف المفاهيم والأفاق النظرية والتطبيقية التي تستمد كيانها بدراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالفلاحة الصحراوية.
- ✓ الاهتمام الكبير الذي فرضته الفلاحة في مختلق جوانبها على جميع الأصعدة.
- ✓ تعدد البرامج والإجراءات التحفيزية من طرف الحكومة لتأهيل القطاع الفلاحي.

سادسا: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف وهي كالأتي:

- ✓ مدى قدرة الفلاحة الصحراوية على تغطية متطلبات الأمن الغذائي.
- ✓ الوقوف على أهم المعوقات التي تواجه الفلاحة ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها.
- ✓ معرفة العلاقة بين الدعم الحكومي والإنتاج الفلاحي ومشاكل دعم الفلاحة في الصحراء.

سابعا: حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في الإطار الزمني والمكاني والموضوعي لها:

الحدود المكانية: شملت الدراسة حالة الفلاحة الصحراوية– ولاية الوادي–.

الحدود الزمانية: تمت دراسة حالة الوادي خلال الفترة الممتدة 2000–2020.

الحدود الموضوعية: ارتبطت هذه الدراسة بمتغيرين أساسيين يشكلان نموذج الدراسة، هما: الفلاحة الصحراوية كمتغير مستقل والدعم الحكومي كمتغير تابع.

ثامنا: منهج البحث

إن المعالجة السليمة للإشكالية الموضوعة للنقاش تتطلب إتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات التي تساعد على الفهم الدقيق للمشكلة لتحليلها للوصول إلى نتائج دقيقة خاصة في توضيح وتحليل دور الدعم الحكومي في ترقية الفلاحة الصحراوية، وفي تعزيز ودعم الأمن الغذائي.

أما فيما يخص أدوات التحليل فإننا اعتمدنا على مجموعة من الكتب والمقالات، الملتقيات، المؤتمرات العلمية، المجلات،التقارير الحكومية، رسائل ماجستير، أطروحات دكتوراه، المواقع الرسمية والمعتمدة من الأنترنت.

تاسعا: صعوبات الدراسة

هناك العديد من الصعوبات التي واجهتنا خلال إجراء الدراسة منها:

- ✓ نقص في المراجع التي تناولت موضوع الفلاحة الصحراوية.
- ✓ عدم وجود دراسة سابقة حول نفس الموضوع ونفس الحالة.
- ✓ صعوبة الحصول على الإحصائيات والبيانات المتعلقة بصادرات وواردات لأهم المحاصيل الفلاحية.

عاشرا: الدراسات السابقة

تم في هذه الدراسة الاعتماد على مجموعة من الدراسات سواء في ما تعلق بالدعم والفلاحة الصحراوية مع الإشارة إلى عدم توفر أي دراسة سابقة منشورة بنفس موضوع الدراسة الحالية، وشملت الدراسات السابقة ما يلي:

1- دراسة أهناني فاروق تحت عنوان: "سياسات تنمية الزراعة الصحراوية في الجزائر-دراسة تقييمية 2000-2019"،أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة، جامعة الجزائر3 2019-2020، حيث تم دراسة الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة برامج التنمية الزراعية المخصصة لمنطقة الصحراء الجزائرية في تنمية الزراعة الصحراوية في الجزائر2000-2019 وتحقيق الأهداف المسطرة، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن الجزائر حاولت تنمية القطاع الفلاحي عبر تاريخيها من خلال برامج التنمية الفلاحية على شكل مخططات وبرامج منذ الاستقلال، بداية من سياسة التسيير الذاتي ضمن النظام الاشتراكي وبعدها الثورة الزراعية وسياسة الإصلاح، إلا أن هذه السياسات باءت بالفشل ولم تصل لمستوى عالي من النتائج بسبب عدم تحديد الاستراتيجية الدقيقة، في حين عملت على تطبيق سياسة فلاحية جديدة متمثلة في البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وكذا برامج التجديد الفلاحي والريفي، الذي بدوره منح الأولوية لدعم الفلاحة الصحراوية والتركيز عليها.

2- دراسة زكرياء جرفي، آمنة سفيان، وسيلة السبتي تحت عنوان:"دور برامج الدعم الفلاحي في ترقية الإنتاج الفلاحي بولاية بسكرة خلال الفترة 2010-2017"، المقال منشور في مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد08، العدد01، جامعة بسكرة، الجزائر، 2020، حيث تم دراسة الإشكالية التالية: ما مدى تأثير برامج دعم الاستثمار الفلاحي على الإنتاج الفلاحي في ولاية بسكرة خلال الفترة 2010-2017، حيث توصلت الدراسة إلى إبراز مدى نجاعة برامج الدعم الفلاحي في تطوير الإنتاج الفلاحي وتحسينه في ولاية بسكرة، وذلك من خلال الإصلاحات الفلاحية التي قامت بها الجزائر خلال الفترة من 2000-2017، بدءا من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية خلال سنة 2000، مرورا بسياسة التجديد الفلاحي والريفي 2009-2014 تؤكد على هدف أساسي وهو التأثير بشكل إيجابي على الإنتاج الفلاحي من خلال المحافظة على الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي وضرورة التشديد على دعم القطاع الفلاحي الذي يعتبر محرك حقيقي للنمو الاقتصادي.

3- دراسة فوزية موري، عيسى بن ناصر تحت عنوان: "دور التسويق الزراعي في ترقية الزراعة الصحراوية"، المقال منشور في مجلة العلوم الإنسانية، المجلد ب، العدد43، جامعة قسنطينة 01، الجزائر، 2015، حيث تم دراسة الإشكالية التالية: كيف يمكن ترقية الزراعة الصحراوية بالاعتماد على التسويق الزراعي في الجزائر، حيث توصلت الدراسة إلى أن الزراعة الصحراوية في الجزائر عرفت تطورا كبيرا خاصة في السنوات الأخيرة بسبب مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي كون الصحراء تزخر بموارد طبيعية وبشرية هائلة، كل هذا لا يكفي إذ لابد من التسويق الزراعي لإيصال المنتجات الزراعية إلى المناطق الشمالية ووقف استيرادها.

4- دراسة محمد بن يبا، بالقاسم ميموني، عبود ميلود تحت عنوان: "الفلاحة الصحراوية بوابة التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر-ولاية أدرار نمودجا"، المقال منشور في مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد04، العدد01، جامعة أدرار، الجزائر2021، حيث تم دراسة الإشكالية التالية: ما مدى اعتبار الفلاحة الصحراوية كآلية لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر من خلال دراسة حالة القطاع بولاية أدرار خلال الفترة 2015-2020، حيث توصلت الدراسة إلى أن قطاع الفلاحة ساهم بكل كبير في توفير كميات معتبرة من المنتجات النباتية والحيوانية مما أدى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي للولاية وتوفير مناصب شغل للعديد من البطالين، إضافة إلى ذلك المحافظة على البيئة عبر استخدام تقنيات حديثة في السقي وضخ الدعم.

إحدى عشر: هيكل الدراسة

حتى نتمكن من الإلمام بكل جوانب الموضوع والوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة، تم الاعتماد على خطة تنقسم إلى مقدمة وفصلين، الفصل الأول نظري والثاني تطبيقي وخاتمة، حيث تطرقنا إلى ما يلي: الفصل الأول بعنوان: مفاهيم حول الدعم الحكومي والفلاحة الصحراوية الذي بدوره قسم إلى مبحثين، المبحث الأول الدعم الحكومي الفلاحي ويضم أربعة مطالب وهي:

المطلب الأول: ماهية الدعم الحكومي الفلاحي.

المطلب الثاني: أشكال وأنواع الدعم الحكومي الفلاحي.

المطلب الثالث: تدابير وإجراءات الدعم الحكومي الفلاحي.

المطلب الرابع: الأهداف الاستراتيجية للدعم الحكومي الفلاحي.

أما المبحث الثاني فكان بعنوان مدخل عام للفلاحة الصحراوية حيث ضم ثلاث مطالب:

المطلب الأول: الإطار العام للفلاحة الصحراوية.

المطلب الثاني: خصائص ومميزات الفلاحة الصحراوية.

المطلب الثالث: أهم الدول العربية التي تمارس الفلاحة الصحراوية.

أما الفصل الثاني فهو تطبيق لما جاء في الجانب النظري ويضم دراسة حالة الوادي حيث قمنا بإجراء دراسة تحليلية وصفية لأثر الدعم الحكومي على الفلاحة الصحراوية بالجزائر- ولاية الوادي نموذجا خلال الفترة(2000-2020) وفق ثلاث مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى واقع الفلاحة الصحراوية بولاية الوادي والذي يضم مطلبين:

المطلب الأول: التعريف بولاية الوادي.

المطلب الثاني: الإمكانيات الفلاحية بولاية الوادي.

وفي المبحث الثاني الذي عنون بطرق الدعم الحكومي الموجهة للفلاحة الصحراوية بولاية الوادي ويندرج تحته مطلبين:

المطلب الأول: برامج الدعم المالي.

المطلب الثاني: الدعم التقني.

وقد عنون المبحث الثالث بآثار الدعم الحكومي على تطور الفلاحة الصحراوية بولاية الوادي وتمت معالجته بثلاث مطالب:

المطلب الأول: تطور المساحات الفلاحية واليد العاملة.

المطلب الثاني: تطور الإنتاج الفلاحي بولاية الوادي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الثالث: مساهمة الفلاحة الصحراوية في تطوير الاقتصاد الوطني بالجزائر.

وفي الأخير قدمنا خاتمة تتضمن ملخص للدراسة مع تأكيد صحة الفرضيات وتقديم أهم النتائج المتوصل إليها بالإضافة إلى التوصيات والاقتراحات للدراسات المستقبلة.

الفصل الأول:

مفاهيم حول الدعم الحكومي والفلاحة الصحراوية

تمهيد

تمثل الفلاحة الصحراوية الجزء الأكبر من القطاع الفلاحي في معظم الدول السائرة في طريق النمو نظرا للدور الكبير والهام الذي تلعبه في دفع عجلة التنمية وتلبية حاجات الأفراد وتحقيق الأمن الغذائي، الأمر الذي يمثل تحدي وعائق أمام الدول النامية خاصة، ضف إلى ذلك فالفلاحة الصحراوية من بين القطاعات التي تستوعب نسب عالية من اليد العاملة مقارنة بالقطاعات الأخرى، كما أن الموارد الطبيعية التي تزخر بها الصحراء توحي إلى إمكانية تطوير الفلاحة بشكل أكبر في ظل تسخير الدولة لكل الوسائل والإمكانيات، وتعد سياسة الدعم الحكومي الفلاحي إحدى تلك الوسائل. وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل من خلال مبحثين هما:

- ✓ **المبحث الأول:** الدعم الحكومي الفلاحي.
- ✓ **المبحث الثاني:** عموميات حول الفلاحة الصحراوية.

المبحث الأول: الدعم الحكومي الفلاحي

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم. نظرا للعلاقة التي تربطه بالقطاعات الأخرى تأثيرا وتأثرا، هذا ما يجعله يحظى بالدعم من طرف الدولة وفق إجراءات وأشكال عدة.

المطلب الأول: ماهية الدعم الحكومي الفلاحي

تعمل الحكومات في إطار تنفيذ برامج السياسة الاقتصادية على تخصيص ميزانيات خاصة بتطوير القطاعات الاقتصادية[1]، ومن خلال هذا المطلب نهدف إلى تحديد مفهوم الدعم الحكومي الفلاحي من خلال استعراض تعاريف مختلفة لمفكرين اقتصاديين، وذلك بعد تحديد مفهوم الدعم الحكومي.

الفرع الأول: مفهوم الدعم الحكومي

للدعم الحكومي العديد من التعاريف نذكر منها ما يلي:

يعرف على أنه: "مبالغ نقدية تقدمها الحكومة المركزية للمجالس المحلية لمساعدتها على تغطية القليل من نفقاتها، وهي تتفاوت في مقدارها حسب كل دولة"[2].

كما يعرف أنه: مساهمة مالية تقدمها الحكومة أو هيئة عامة تتحقق منها فائدة أو مصلحة لمن يحصل عليها لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية[3]، التي تقدم في شكل نقدي أو عيني للمنتجين والمستهلكين من القطاع الخاص ولا تتلقى الحكومة أي تعويض مقابله[4].

حيث عرفته المنظمة العالمية للتجارة: "على أنه مجموعة من التحويلات المالية من الحكومة إلى قطاع اقتصادي معين قصد مساعدته على تحسين مردوديته، أو لشركة وطنية أو خاصة قصد الحفاظ على سعر المنتج أو الخدمة عند مستوى منخفض تماشيا مع القدرة الشرائية للمواطن"[5].

أما البنك الدولي فيعرفه كما يلي: "أنه كل تلك الإعانات المالية والمنح والمنافع الاجتماعية الأخرى، و جميع التحويلات غير المعوضة وغير القابلة للسداد على الحسابات الجارية المقدمة لمؤسسات

1- مريم زغلامي، "**آليات تمويل القطاع الفلاحي المحلي وعوامل تطويره في الجزائر-دراسة حالة ولاية تبسة**"-، مجلة البديل الاقتصادي،العدد7، الجزائر، دون سنة نشر، ص54.

2- فؤاد بن غضبان، "**التنمية المحلية ممارسات وفاعلون**"، الطبعة01، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص75.

3- أبو بكر حنصال، "**إستراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية وتحقيق العدالة الاجتماعية الاقتصادية**"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة،العدد7، الجزائر، 2018، ص111.

4- البشير عمارة، "**سياسة الدعم الحكومي في الجزائر**"، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد05، العدد02، الجزائر، 2019، ص61.

5-سلمى ميمش، فاطمة الزهراء عيدودي، "**أثر الصدمات النفطية على الدعم الحكومي لقطاع السكن في الجزائر خلال الفترة (1986-2017)**"، مجلة مراجعة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي،المجلد13، العدد26، الجزائر، 2018، ص4.

عامة وخاصة"[1].

من خلال التعاريف السابقة نستخلص تعريف شامل وهو أن: الدعم الحكومي هو مساهمة مالية تقدمها الدولة للمستهلكين أو المنتجين قصد إشباع الاحتياجات العامة للأفراد والقطاعات بغية تشجيعهم على الاستثمار للتخفيف من تكاليف المعيشة.

الفرع الثاني: مفهوم الدعم الحكومي الفلاحي

لفهم معاني الدعم الفلاحي بصورة أكثر نتطرق إلى التعاريف التالية:

"يعرف على أنه توفير واستخدام الأموال اللازمة لتطوير الفلاحة وتحسين دخول الفلاحين وتحسين مستوى معيشتهم"[2].

كما يعرف كذلك بأنه "مساهمة مالية للدولة التي تقدمها من خلال أجهزة مالية وبرامج مخططة لتشجيع الفلاحين على الاستثمار وتتحدد قيمة هذه المساهمات على حسب الأنشطة والعمليات المراد القيام بها من طرف الفلاح والتركيبة المالية للمشروع"[3].

وكذلك عرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: "بأنه القيمة المالية السنوية لكافة التحويلات الإجمالية من دافعي الضرائب والمستهلكين، والتي تنشأ من إجراءات السياسات الحكومية التي تدعم الفلاحة والتي تزيد دخول الفلاحين وتخفض تكاليف إنتاجهم وبغض النظر عن أهدافها أو تأثيراتها على الإنتاج ودخل المزرعة أو استهلاك المنتجات الفلاحية"[4].

أما منظمة التجارة العالمية فعرفته على أنه: "عبارة عن مبلغ من المال الممنوح من الأموال العامة، قصد مساعدة القطاع الفلاحي على استعادة توازنه واستقراره من أجل الحفاظ على أسعار السلع والخدمات الفلاحية منخفضة"[5].

---

[1]– سي محمد كمال، **تقدير اثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، دفاتر MECAS، المجلد15، العدد02، الجزائر، 2019، ص147.

[2]– رابحي بو عبد الله، "**الفلاحة كرهان لتحقيق وإحداث التنمية الاقتصادية –حالة الجزائر للفترة 2000–2017 أنموذجا**–"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد12، الجزائر، 2021، ص86.

[3]– فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي، العيد فراحتية،"**واقع تمويل قطاع الفلاحة في الجزائر وإمكانية إنعاشه من خلال صيغ المشاركات الزراعية للتمويل المصرفي الإسلامي**"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد13، العدد01، الجزائر، 2020، ص836.

[4]– زكرياء جرفي، "**أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر –دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000–2018**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، التخصص اقتصاد مالي تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2019–2020، ص84.

[5] –world trade Report, Subsidies trade and the wto, 2006,p4.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا تقديم تعريف اجرائي أن الدعم الفلاحي هو عبارة عن إعانة مالية تقدم من قبل الحكومة مباشرة للفلاحين وشركات الأعمال الفلاحية، لزيادة دخلهم وتخفيض تكاليف إنتاجهم بغية الحفاظ على أسعار السلع والخدمات الفلاحية.

الفرع الثالث: أهداف الدعم الحكومي الفلاحي

للدعم الفلاحي العديد من الأهداف نستعرضها فيما يلي:

الشكل 01: أهداف الدعم الحكومي الفلاحي

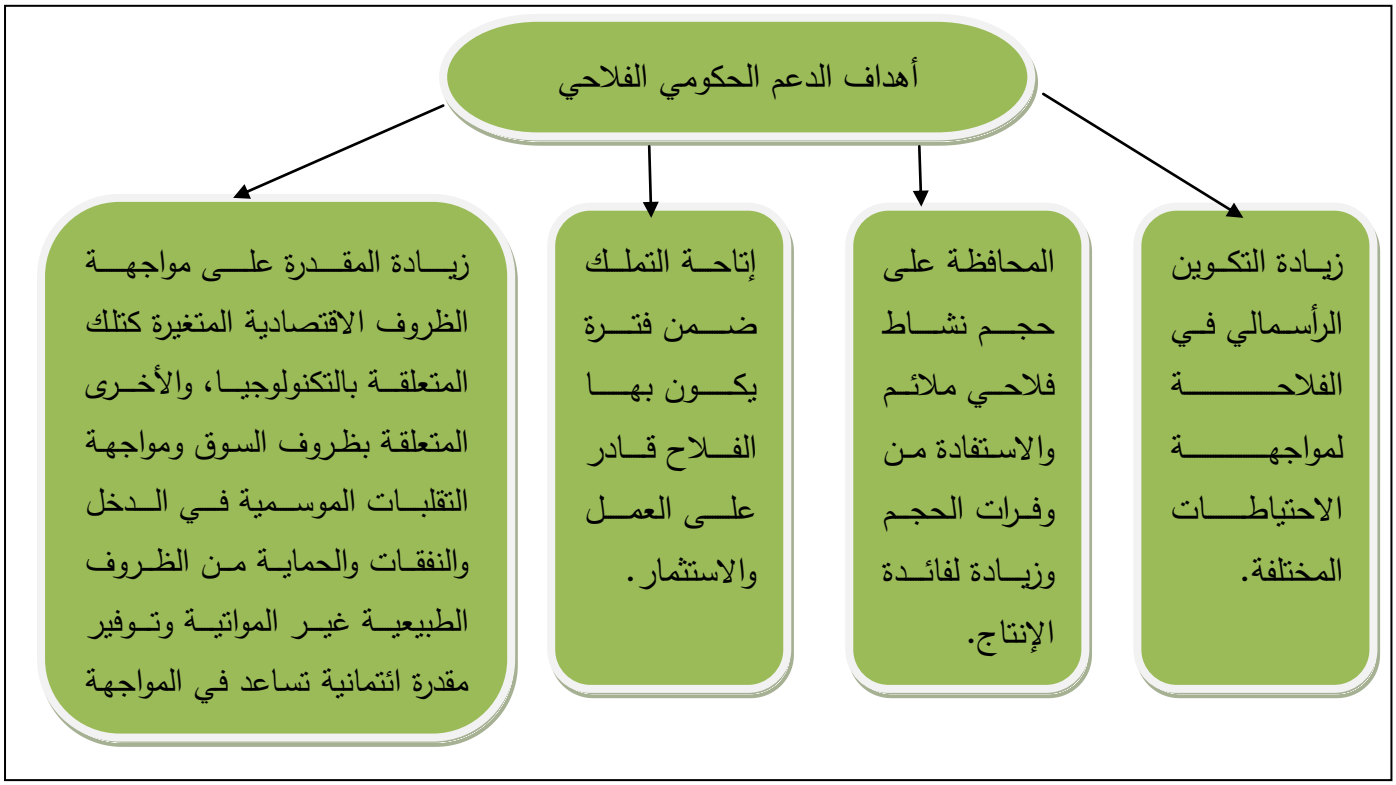

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: رابحي بو عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص86-87.

الفرع الرابع: طرق إجراء الدعم الحكومي الفلاحي

تتمثل فيما يلي[1]:

1- الإجراءات بالمساهمة المؤقتة:

هي قروض واجبة السداد سواء كانت قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل، وهنا تقوم وزارة الفلاحة بتحديد غلاف مالي للقروض يوزع على عدة مناطق حسب المجالات الاستثمارية(عتاد سقي، استصلاح

[1]- جمعية المهندسين الفلاحين، مقال متاح على الرابط:
http://alfssosiation.blogspot.com:2012:10blog-post-9277-html le13/02/2023,à22:47.

أراضي فلاحية) بحيث يحول إلى اللجنة المكلفة بالقرض، حيث يتم التحصيل على القرض بجملة من الإجراءات قبل صدور قرار التمويل.

2- إجراءات التمويل بالمساهمات النهائية:

هي القروض المدعمة من قبل الدولة، وهذا التمويل يخص العمليات التي تستهدف تطوير قطاع الفلاحة ودفع عجلة التنمية إلى الأمام، ولا تسمح ميزانيات الوحدات الإنتاجية والأفراد بتمويل هذه المؤسسات لضخامتها وتكاليفها وكبر مشاغلها، مثلا أشغال الري الكبرى كالسدود والبحوث العلمية أو قضية استصلاح الجنوب(الأراضي الصحراوية)، فكل هذه المؤسسات تقع على عاتق الدولة ويتم تمويلها بالمساهمات النهائية لميزانيات الدولة.

المطلب الثاني: أشكال وأنواع الدعم الحكومي الفلاحي

يأخذ الدعم الفلاحي عدة أنواع وأشكال مختلفة يطبقها وفق إجراءات متعددة، من أجل استقرار اقتصادي لخلق تكامل بين مختلف القطاعات.

الفرع الأول: أشكال الدعم الحكومي الفلاحي

تتبع الكثير من الحكومات في مختلف الاقتصاديات سياسة الدعم الفلاحي بأشكاله المختلفة والتي تطبق بوسائل متعددة تتحدد وفق الإمكانيات والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي يمكن تمييزها بأربعة أشكال كما يلي[1]:

1- الدعم المخصص للغذاء والسلع الاستهلاكية الأخرى:

ويمثل هدا الدعم إنفاقا حقيقيا من ميزانية الدولة، ويتضمن بيع السلع الاستهلاكية للمستهلك بأسعار تقل عن أسعارها العالمية، وكذلك بيع السلع المنتجة محليا بأسعار تقل عن تكاليف إنتاجها، ويركز هدا النوع من الدعم على السلع والمواد الغذائية الأساسية كالقمح والطحين وغيرها.

2- الدعم المخصص للمدخلات الفلاحية والسلع الوسيطة الأخرى:

وفي هذا النوع من الدعم تتحمل الدولة جزءا من تكلفة المدخلات الفلاحية مثل الأسمدة الكيماوية والأعلاف والأدوية البيطرية والمبيدات وغيرها، كما تتحمل الدولة مبلغ الدعم الخاص بالسلع الوسيطة التي تستخدم في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

[1]- محمد عبد الكريم منهل العقيدي، "**سياسات الدعم المحلي في القطاع الزراعي في جمهورية العراق قبل الانضمام إلى منظمة دراسة قطرية**"، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بغداد، العراق، 2008، ص7.

3- الدعم الخاص بأسعار الصرف والضرائب:

وهذا الشكل من أشكال الدعم لا يظهر مباشرة في ميزانية الدولة، وتتحمل فيه الدولة نسبة معينة من العملات الأجنبية لتمويل عملية الاستيراد للقطاع الفلاحي، أما الدعم الخاص بالإعفاءات الضريبية فيتمثل بإعفاء بعض المشروعات الجديدة التي تحتاج إلى تشجيع من الضرائب لمدة معينة يتم تحديدها حسب القوانين الخاص بكل دولة.

4- الدعم الخاص بضبط الأسعار والسيطرة عليها:

لا يظهر هذا الشكل من الدعم في ميزانيات الدولة، ويتمثل في بيع السلع بأسعار مخفضة وقد تكون هذه السلع استهلاكية أو وسيطة تنتجها شركات القطاع العام وتجبر على بيعها بأسعار أقل كثيرا من الأسعار المماثلة لها من السلع المستوردة.

الفرع الثاني: أنواع الدعم الحكومي الفلاحي

يهدف الدعم الفلاحي بصفة عامة إلى رفع الإنتاج والإنتاجية من خلال مجموعة من الوسائل المناسبة ويمكن تقسيم الدعم الفلاحي، والذي يعبر عن تدخل الدولة في القطاع الفلاحي إلى معيارين:

1- من حيث الحيز الجغرافي:

يقسم الدعم الفلاحي إلى قسمين وفق هذا المعيار ألا وهما الدعم المحلي والذي يهدف من خلاله إلى تحقيق فائض في الإنتاج، أما دعم التصدير فهو يهدف إلى البحث في سبل تصريف الفائض الإنتاجي خارج حدود الدولة.

وفيما يلي شرح تفصيلي لهما:

أ. الدعم المحلي: يعتبر من أكثر العناصر تأثيرا على التجارة الفلاحية الدولية، والذي يمثل مجموع الإعانات المالية والمادية المقدم لدعم المنتجات الفلاحية أو تقديم الخدمات أو مدخلات إنتاج مجانية أو بأسعار تقل عن تكلفتها مدعم مرتبط بكميات الإنتاج، أو تقديم منح أو قروض أو مساهمات مدعومة للمشاريع أو امتيازات ضريبية وغيرها من التحفيز الذي يهدف إلى رفع الإنتاج[1].

ب. دعم الصادرات: هو شكل من أشكال سياسات الدعم التي تنتهجها مختلف الحكومات وخاصة الدول المتقدمة لحصول فائض إنتاجي لديها، حيث تعمل على تشجيع تصدير منتجات فلاحية. ومن بين الأشكال التي تتخذها سياسات دعم الصادرات الفلاحية ما يلي[2]:

---

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية**"، الخرطوم، 2009، ص12.

[2]- لخميسي لواعر،"**دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر –دراسة حالة ولايتي أم البواقي و خنشلة خلال الفترة 2000-2016** "، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه الطور الثالث، تخصص دراسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2018-2019، ص69-70.

✓ الدعم المالي المباشر الذي تقدمه الحكومات أو هيئاتها يكون مرتبطا بالأداء التصديري لشركة أو صناعة أو منتجي أحد المنتجات الفلاحية.

✓ البيع أو التخلص بغرض التصدير من قبل الحكومات أو هيئاتها من المخزون غير التجاري من المنتجات الفلاحية بسعر يقل عن السعر الذي يتم دفعه للمنتجات المماثلة من قبل المضطرين في الأسواق المالية.

✓ تقديم دعم مالي لتخفيض تكاليف تسويق صادرات المنتجات الفلاحية بما في ذلك تكاليف المناولة والتحسين وتكاليف التجهيز الأخرى.

✓ رسوم النقل والشحن على شاحنات الصادرات التي تدفعها أو تفرضها الحكومات بشروط أفضل من الشروط الخاصة بالشحنات المحلية.

2- من حيث التدخل:

يقسم الدعم الفلاحي وفق هذا المعيار إلى قسمين وهما الدعم المباشر الذي يؤثر في الإنتاج بطريقة مباشرة وبالتالي في الكم والنوع، أما الدعم الغير مباشر فهو يؤثر في العملية الإنتاجية بطريقة غير مباشرة فهو يعنى بالخدمات المساندة للإنتاج.

أ. الدعم الفلاحي المباشر: يعتمد هذا النوع من الدعم الفلاحي في توجيه مساعدات للجهات المعنية دون وجود وسيط، حيث تصل تلك الإعانات بطريقة مباشرة للفلاح وقد يكون هذا الدعم مجسدا في مساعدات مالية، ومادية وأحدث التكنولوجيات، وغيرها من طرق الدعم المباشر[1].

ومن بين الأساليب التي يتخذها الدعم الفلاحي المباشر ما يلي:

✓ دعم التمويل: يعتبر هذا البند من أبرز بنود الدعم الفلاحي المقدمة من قبل الحكومة حيث يعتمد على آليتين أساسيتين وهما(دعم أسعار الفائدة ومسح الديون)، حيث تخصص أغلبية دول العالم مهما كانت درجة تطورها جزء كبير من الاعتمادات المالية من أجل تغطية هذا الدعم، إذ ينحصر النوع الأول في إرغام المؤسسات المالية العمومية والخاصة النشطة في القطاع الفلاحي إلى توسيع استثماراتها داخل هذا القطاع وتقديم خدمات مالية ذات امتيازات تمكن القطاع من جدب المستثمرين إليه، أهم تلك الامتيازات هي تسهيل الحصول على القروض المختلفة لضمانات منخفضة وبأسعار فائدة شبه معدومة، حيث تتكفل الدولة في المقابل بتغطية الفرق بين سعر الفائدة الحقيقي وسعر الفائدة المدعم[2].

---

[1]- سفيان عمراني، "**ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، الجزائر، 2014-2015، ص131.

[2]- زاوي بومدين، "**التمويل البنكي الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر(مقاربة كمية)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة معسكر، الجزائر، 2015-2016، ص114.

✓ دعم الأسعار: يمثل أحد أشكال الحماية التي تنتجها معظم الدول، والذي يتمثل في وضع وسائل تسمح بالوصول إلى سعر.

✓ المستهدف من طرف الدولة: وهي عبارة عن استجابة للتقلبات التي تتميز بها أغلب الأسواق الفلاحية، وغالبا ما ينتج عن عدم الاستقرار في الأسعار أثار مهمة سواء اقتصادية (على المستوى الجزئي وعلى المستوى الكلي)، بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية. هذا التدخل هوا غالبا مرتبط بإدارة سياسية للوصول إلى الأهداف الاقتصادية والاجتماعية: الأمن الغذائي، التنمية الريفية، هي أيضا لضمان مستوى من السعر من طرف الدولة أو ما يطلق عليه السعر المؤسساتي في بداية الموسم، انطلاقا من هذا السعر يستطيع الفلاحون أن يتنبئوا بإنتاجهم السنوي وهوا ما يضمن لهم التحصيل في الوقت من بيع منتجاتهم[1].

ب. الدعم الفلاحي الغير مباشر: يشمل هذا النوع من الدعم جميع الخدمات المساندة للقطاع الفلاحي، وتعتبر مهمة نظرا لدوره التكاملي مع سياسة الدعم المباشرة، في كثير من الحالات قد لا يحتاج المستثمرون في القطاع الفلاحي إلى دعم مباشر، وإنما إلى خدمات فنية غير قادرين على توفيرها واستخدامها[2].

من أهم هذه الخدمات ما يلي:

✓ دعم الإرشاد الفلاحي: يشكل الإرشاد ركنا هاما وأساسيا لدعم وتطوير العمليات الفلاحية، ورفع الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية للمنتجات الفلاحية ويمكن لهذه أن تحسن من المهارات الإدارية للفلاحين وتوجيههم للوصول على تحقيق كفاءة الإنتاج، ويهدف الإرشاد الفلاحي من خلال برامجه الإرشادية التعليمية لتحقيق الأمن الغذائي الذي يستهدف صالح كل أفراد المجتمع خصوصا الفقراء[3].

✓ دعم خدمات التأمين: يتعرض النشاط الفلاحي لعدة مخاطر مما جعل دول العالم تعمل على توفير خدمات لتأمين الفلاحة ضد الكوارث التي قد تصيب المحاصيل الفلاحية، لتعويض الفلاحين من الخسائر المحتملة مما يساعد الفلاحين على إكمال نشاطاتهم من جديد، وهذا من تخفيض فوائد القروض البنكية وتسهيل الخدمات المالية والتأمين عليها ضد المخاطر[4].

---

[1]– مولاي علي هواري، "**الفلاحة الدعم النمو الاقتصادي في الجزائر**"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة معسكر، الجزائر، 2015–2016، ص40.

[2]– بن الحبيب طه، "**أثر سياسة الدعم على الإنتاج الزراعي في الجزائر– دراسة حالة منتوج القمح–**"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011–2012، ص32.

[3]– مصطفى عبد الحميد أبو العنين وأبو مسلم علي شحاتة أبوزيد القرقاري، "**تقييم دور الإرشاد الزراعي في مواجهة المخاطر الزراعية من وجهة نظر الزراع بمحافظة الإسماعلية**"، متاحة على الموقع الإلكتروني:

http ://ajas.journal.ekb.eg, consulté le 25/02/2023, à 20:00.

[4]– سالت محمد مصطفى، "**التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر من خلال شعبة القمح**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الزراعية، تخصص اقتصاد زراعي، كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016–2017، ص83.

المطلب الثالث: قنوات ومؤشرات الدعم الحكومي الفلاحي

تعمل سياسة الدعم على توفير مختلف الوسائل والطرق التي يمكن من خلالها ضمان وصول التمويل لمختلف الشرائح التي تمتهن النشاط الفلاحي، وحتى تتم هذه العملية لابد من وجود أعوان تقوم بهذا الدور.

الفرع الأول: قنوات الدعم الحكومي الفلاحي

يتخذ الدعم الفلاحي طرق عديدة حتى يستفيد منه الفلاح، وما يحدد هذه الطرق هو آليات الدعم التي تتخذه الحكومة، فإذا ما اعتمدت على آلية دعم أسعار مدخلات ومخرجات الإنتاج الفلاحي ففي الغالب التعاونيات الفلاحية هي من يجسد هذه الرغبة، أما إذا كانت عن دعم التمويل فإن المؤسسات المالية وخاصة البنوك هي القناة الأكثر اعتمادا من قبل الحكومة، وأما إذا كان الدعم عبارة عن إعانات فإن الصناديق التي تحدثها الحكومة هي التي توفر التمويل اللازم للفلاح. ومن بين أهم هذه القنوات نجد:

1- المؤسسات المالية: تعمل المؤسسات المالية وبخاصة البنوك الفلاحية في الغالب على توفير مختلف الخدمات التمويلية للاقتصاد، من خلال منح القروض متعددة الأشكال النقدية والعينية وبأسعار فائدة مختلفة. كما أنها تنشط في نظام بنكي يعمل وفق الرغبات السياسات التي ترسمها الدولة، وبما أن الدعم الفلاحي يعتبر إحدى سياسات الدولة تجاه تعزيز تمويل القطاع الفلاحي فإن البنوك مجبرة على التقيد بذلك[1].

2- التعاونيات الفلاحية: تعرف التعاونيات الفلاحية بأنها وحدات اجتماعية موجهة نحو تحقيق أهداف محددة، كما تخلق هذه التعاونيات القدرة على توفير المدخلات الفلاحية المطلوبة بحيث يتم إنتاج السلع في الوقت المناسب لتعزيز الإنتاجية، وكذلك توفر سوقا مضمونا للسلع التي ينتجها الفلاحين، فمن خلال هذه الوظيفة تعتبر التعاونيات الفلاحية كأحد أهم شركاء الحكومة في إعداد سياسة الدعم الملائمة للقطاع الفلاحي، كونها اقرب وأدرى بإشغالات الفلاحين مقارنة المؤسسات المالية[2].

3- صناديق الدعم الحكومية: تعد صناديق الدعم الفلاحي المصدر الثاني في تمويل الاستثمار الفلاحي بعد التمويل الذاتي للفلاحين، وهي عبارة عن مصاريف عامة تهدف من خلالها الدولة إلى خلق بيئة مناسبة للاستثمار داخل المزرعة، ولقد تزايد اهتمام الحكومات بهذه الصناديق في العقود الأخيرة وخاصة لدى البلدان المنخفضة الدخل، وفيما يخص موارد هذه الصناديق فهي عبارة عن مخصصات التي تعدها الحكومي بالإضافة إلى المؤسسات المانحة في إطار المساعدات و الهبات، حيث تقوم بمنح قروض ميسرة وبدون فوائد

[1]- لخميسي الوعر، مرجع سبق ذكره، ص72.

[2]- Suleman Adam Chambon, Paperpresented to exppert group co_operativeheld, Agricultural Co_operatives:Role in Food Security And Rural Developement, New York, 28-30 April2009,p5-6.

أو منح إعانات غير قابلة للرد من قبل الفلاح كتشجيع استخدام المكننة، حيث تساهم الدولة بنسبة معينة من ثمن شرائها أو كالإعانات التي تمنح في إطار الكوارث الطبيعية وغيرها[1].

الفرع الثاني: مؤشرات الدعم الحكومي الفلاحي

تختلف مؤشرات الدعم الفلاحي باختلاف الغرض المراد قياسه. فنجد أن هناك العديد منها التي تم استحداثها من قبل الباحثين المهتمين بالشؤون الفلاحية على مستوى العالم وفي ذلك يمكن الاستعانة بمؤشرات قياسية تقديرية، ترتكز عليها بعض الهيئات والمنظمات كمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ونظرا لتوفر معطيات وبيانات تم إعدادها من طرف هذه المنظمة وبصفتها الأكثر استخداما لها ارتأينا إن نوجز بعضا منها في ما يلي[2]:

1- مؤشر دعم المنتجين: تم تطوير هذا المؤشر من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لرصد واقع الدعم الفلاحي ضمن إطار إصلاح السياسات الفلاحية في بعض البلدان المتقدمة والنامية، وهو مؤشر للقيمة النقدية السنوية لإجمالي التحويلات من المستهلكين ومن دافعي الضرائب للمنتجين الفلاحين، ويتم قياسه على مستوى ارض المزرعة وهو ينشأ من إجراءات السياسات التي تدعم الفلاحة بغض النظر عن طبيعتها وأهدافها وتأثيرها على الإنتاج أو الدخل.

2- مؤشر الدعم الكلي: وهو مؤشر للقيمة النقدية السنوية لكافة التحويلات الإجمالية من دافعي الضرائب والمستهلكين، والتي تنشأ من إجراء سياسات التي تدعم قطاع الفلاحة وتضمن التحويلات للمنتجين والخدمات العامة المقدمة لقطاع الفلاحة، تعبر النسبة المئوية لهذا المؤشر عن الدعم الإجمالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

3- مؤشر دعم المستهلكين: وهو عبارة عن مؤشر للقيمة النقدية السنوية لإجمالي تحويلات من وإلى مستهلكي السلع الفلاحية الناشئة عن إجراءات السياسات التي تدعم الفلاحة بغض النظر عن طبيعتها وأهدافها وانعكاساتها على استهلاك المنتجات الفلاحية.

4- مؤشر دعم الخدمات العامة: هو كذلك يعتبر مؤشر للقيمة النقدية السنوية المتعلقة بالفلاحة وليس للمنتجين الفرديين والتي تزود نفقات مالية لترويج عن تلك الخدمات مثل البحث والتنمية، البنية التحتية، التدريب وإنشاء المدارس الفلاحية وتوفير خدمات المعاينة وغيرها من الخدمات التي ترتبط بالقطاع الفلاحي.

5- مؤشر الإنفاق الحكومي: يشمل كل المبالغ النقدية التي تمنح سنويا من قبل الحكومات وهيئاتها لتمويل القطاع الفلاحي، وهذا الأخير يعبر عن حصة الناتج المحلي الإجمالي للدولة، و رغم أهمية القطاع الفلاحي البالغة الذي يعتبر بوابة الأمن الغذائي تبقى نسبة الإنفاق عليه محصورة بقيمة قليلة والتي لا تزيد

[1]- لخميسي الواعر، مرجع سبق ذكره، ص73.

[2]- محمد علي محمد، "**مؤشرات الدعم الزراعي تقديرات دعم المنتج تقديرات الدعم الكلية**"، المركز الوطني لسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، 2008، ص2-7.

في الغالب عن 10% من الميزانيات الوطنية خاصة لدى الدول النامية، بينما تحضا القطاعات الاقتصادية الأخرى بأولوية عالية[1].

تستخدم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مؤشرات عديدة لتقييم الدعم الفلاحي ويعتبر مؤشر دعم المنتجين ومؤشر الدعم الكلي الأكثر استخداما.

المطلب الرابع: الأهداف الاستراتيجية للدعم الحكومي الفلاحي

تعبر سياسة الدعم الفلاحي إحدى الآليات المهمة المستخدمة في إطار السياسات الفلاحية التي ترمي إلى ترقية القطاع الفلاحي والنهوض به عن طريق الأخذ بيد صغار المنتجين وتشجيع الاستثمارات، وبذلك حرصت معظم الدول على التركيز على تحقيق جملة من الأهداف الإستراتجية نذكر منها ما يلي:

1- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي: يعتبر تحقيق الأمن الغذائي وتلبية الاحتياجات المحلية من الإنتاج النباتي والحيواني، الهدف الأساسي لسياسات الفلاحية في جميع دول العالم غنيها وفقيرها، لذا يمكن استخدام الدعم الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي لأن تحقيقه من شانه تعزيز الاستقلال الاقتصادي والسياسي، وبالتالي زيادة درجة الاكتفاء الذاتي والتقليل من المخاطر التي تنطوي عليها أسواق الغذاء العالمية[2].

2- تشجيع زيادة القطاع الخاص في إحداث التنمية الفلاحية: اعتمدت الدول النامية في العقود الأخيرة على القطاع الخاص في إحداث التنمية الفلاحية، خاصة بعد فشل النظام الاشتراكي وتحول معظم دول العالم إلى اقتصاد السوق، وذلك بتقديم ما من شأنه النهوض بالقطاع الفلاحي والاضطلاع على هذه المسؤولية، مع العلم أن هذا الإجراء يمثل في الإستراتيجية الاقتصادية التي تعمل وفقها كل الدول المتقدمة، مما يحصر دور الدولة في التركيز على تقديم الخدمات والبيانات الأساسية اللازمة، فقد عمدت الدول النامية لتقديم كل الحوافز للنهوض بالقطاع الفلاحي من خلال تقديم الإعانات المختلفة مثل: منح الأراضي الفلاحية البور بالمجان[3].

3- تفعيل استغلال الميزات النسبية للدول: نظرا لتباين الظروف المناخية والموارد الطبيعية والإمكانيات المتوفرة لدى الدول، وتعظيم الفائدة من الميزات النسبية لها، فقد اعتمدت هذه الدول سياسة الاستثمار الفاعل بإنشاء ودعم الشركات العاملة في مجال الإنتاج الفلاحي في المناطق المختلفة لهذه الدول لتحقيق الاستغلال الأمثل لما هو متاح من موارد وإمكانيات طبيعية وبشرية[4].

1- OlubodeAwosola . et al, Indicators for Monitoring and Evaluation of Agricultural Performance and Shared Goals in SouthernAfrica, WorkingPaper No24,IWMI, South Africa, December2008, p31.

[2]- صادق هادي، عمار عماري، "**القطاع الفلاحي في الجزائر: مفارقة وفرة الموارد والإمكانيات، ضعف الأداء ومحدودية المساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني2000-2016**"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد(30)2، الجزائر، 2015، ص296.

[3]- محمد غردي،"**القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2012، ص112.

[4]- محمد غردي، مرجع نفسه، ص113.

4- نقل وتوطين التقنيات الحديثة: نظرا للدور الكبير الذي تلعبه التقنيات الحديثة في تطوير الإنتاج الفلاحي بشقيه الحيواني كما وكيفا، من خلال المكننة المتطورة والتحسينات الوراثية في المجال النباتي والحيواني، وكذا الاستخدام الكيميائي والبيولوجي لمحاربة الآفات النباتية والحيوانية، مما جعل هذه الدول تعمل على توفير أساليب نقل وتوطين هذه التقنيات، وذلك باعتمادها على أسلوب الدعم المباشر وغير المباشر لتشجيع وتمكين المنتجين في هذه الدول على اختلاف أنشطتهم لتبني هذه التقنيات عن غيرها من الأساليب التقليدية السائدة[1].

5- تحقيق التنمية الاجتماعية: إن الغالبية العظمى من المواطنين في الدول النامية لها ارتباط مباشر بالعمل الفلاحي، لذا أولت هذه الدول كل الاهتمام لتنمية القطاع الفلاحي بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية، من خلال توفير فرص العمل والارتقاء بدخل الفرد ورفع مستوى معيشته خاصة المناطق الريفية، وذلك بتطوير استخدام الموارد المتاحة للاستغلال الفلاحي عن طريق استصلاح أراضي جديدة، أو العمل على زيادة إنتاجية الأراضي المستغلة، وتقديم الدعم والحوافز الاقتصادية المناسبة لذلك[2].

6- تحقيق فائض إنتاجي للتصدير وزيادة الموارد من العملة الصعبة: يعتبر تحقيق فائض في الإنتاج وتوجيهه للتصدير من أهم أهداف سياسة الدعم الفلاحي في الدول النامية، خاصة في الزراعات التي يمكن أن تزيد من حجم الإنتاج فيها، والتي تتمتع فيها بميزة نسبية ولها طلب كبير في الأسواق العالمية، ويطبق الدعم من خلال استخدام الإعانات المالية والتعريفات والحواجز غير الجمركية وغيرها من تدابير الحماية، مما يؤدي إلى زيادة الموارد من العملات الصعبة لاستخدامها في استيراد المواد الأساسية التي لها عجز فيها، وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي لسكان هذه الدول[3].

7- مساعدة الفلاحين لتدعيم قدراتهم التنافسية: يعمل الدعم الفلاحي على تخفيض تكاليف الإنتاج لدى المنتجين الفلاحين، ويدعم قدراتهم التنافسية في مواجهة الواردات القادمة في الغالب من الدول المتقدمة، وذلك بتدعيم تكاليف الإنتاج بمعدلات كبيرة[4].

---

[1]- رشيد مالكي، "**تنمية القطاع الفلاحي بأساليب الدعم والتمويلات المختلفة -حالة الجزائر-**"، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2017-2018، ص132.

[2]- محمد غردي، مرجع سبق ذكره، ص113.

[3]- محمد غردي، مرجع سبق ذكره، ص113.

[4]- محمد غردي، مرجع سبق ذكره، ص113.

وعليه فإن الهدف الأساسي من الدعم الفلاحي هو: محاولة القضاء على المشاكل التي يعاني منها الفلاحون للنهوض بالقطاع من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية لتشجيعهم على الاستثمار في الفلاحة وتوفير كل الإمكانيات لعملهم بشكل أفضل[1].

[1]- حنان سفيان، "**السياسات المتبعة لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2019-2020، ص124.

المبحث الثاني: مدخل عام للفلاحة الصحراوية

تعد الفلاحة الصحراوية أحد المفاتيح التي تمتلكها الدولة التي قد تساهم في معالجة مشكل الأمن الغذائي، وذلك للإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها والجديرة بالاستغلال إن وجدت العناية المطلوبة في ظل الإمكانيات المتاحة.

المطلب الأول: الإطار العام للفلاحة الصحراوية

تمثل الفلاحة قطاعا إنتاجيا هاما في اقتصاديات الدول ودورا هاما في سيرورة التنمية الاقتصادية للدول.

الفرع الأول : تعريف الفلاحة

كلمة الفلاحة مشتقة من كلمتين الأولى(Ager) ومعناه الحقل أو التربة(culture) وتعني العناية، ومن هذا فإن الفلاحة هي العناية بزراعة الأرض، وبذلك تتضمن جميع الفعاليات التي يقوم بها الفلاح كاستغلال الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية واقتناء الحيوانات لإنتاج الحليب والصوف واللحوم والجلود وتربية الدواجن والنحل والأسماك وغيرها[1]، وكذلك تشمل الفلاحة أي عمل آخر لاحق يجري بالمزرعة، لإعداد المحاصيل للسوق وتسليمه إلى المخازن أو الوسطاء[2].

ويمكن القول أن الفلاحة علم وفن ومهنة ومهارة لاستغلال الموارد الأرضية والبشرية وأنها طريقة من طرق الحصول على الدخل من أجل الحياة[3].

[1]- جواد سعد عارف، "الاقتصاد الزراعي"، الطبعة1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص81.

[2] - جواد سعد عارف، "التخطيط والتنمية الزراعية"، الطبعة1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص43.

[3] - شيخاوي سهيلة، "**السياسات الاقتصادية للاستثمار الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي حالة الجزائر للفترة ما بين(1980-2016)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تقنيات كمية مطبقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، الجزائر، 2018-2019، ص35.

وقد تناولت منظمة الأمم المتحدة: تعريف الفلاحة حيث ركزت على المفهوم الحديث والضيق لها فيما يتعلق خاصة بالموارد الطبيعية والبحوث والإرشاد والإمداد بمستلزمات الإنتاج الفلاحي والمحاصيل والثروة الحيوانية[1].

وقد عرفت جمعية الاقتصاد الزراعي الفرنسي: الفلاحة هي كل عمل أو نشاط الغرض منه السيطرة على قوى الطبيعة والتحكم فيها من أجل إنتاج محاصيل نباتية وحيوانية لإشباع الحاجات الإنسانية[2].

من خلال التعاريف السابقة نلخص أن الفلاحة تعتبر من أقدم المهن التي عرفها الإنسان، والتي تعني مجموعة من الأنشطة التي تعمل على تطوير الموارد الطبيعية أي ذلك النشاط المرتبط بزراعة الأرض وتربية الماشية، الهدف منها هو توفير الأمن الغذائي لسد حاجات الإنسان.

الفرع الثاني: تعريف الفلاحة الصحراوية:

هي عبارة عن شكل من أشكال الفلاحة جرى تطويره في الصحراء. تهدف إلى إنتاج مختلف أنواع الحبوب والمنتجات الصناعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي عبر اللجوء إلى الاستخدام المكثف للموارد المائية غير المتجددة (مياه جوفية)[3]، ويعتبر هذا النوع من الفلاحة تحديا كبيرا للطبيعة وذلك بسبب ارتفاع درجات الحرارة وعدم توفر العناصر الغذائية الأساسية للتربة[4].

ومن التعاريف السابقة نخلص إلى أن الفلاحة الصحراوية هي جميع الأنشطة الفلاحية التي تمارس في المناطق الجافة والشبه الجافة.

الفرع الثالث: أهمية الفلاحة الصحراوية

لقد فرضت الفلاحة الصحراوية نفسها في الآونة الأخيرة من خلال ما تتمتع به من مؤهلات وموارد طبيعية، ترابية، تضاريسية وبشرية، فخصوصيات الصحراء المناخية والطبيعية من حرارة ومخزن من المياه الباطنية تؤهلها لأن تكون مصدر إنتاج مبكر ووفير، الذي يجعل الاعتماد عليها وإعطائها المزيد من العناية والاهتمام لتحقيق الأمن الغذائي لخلق اقتصاد متنوع قادر على المنافسة[5].

وتظهر الأهمية الكبيرة للفلاحة أو بالأحرى الفلاحة الصحراوية في الاقتصاد من خلال مساهمة ما يلي:

---

[1] – خديجة عياش، "**سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر –دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000–2007**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010–2011، ص18.

[2] –دبار حمزة،**دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية_دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(2005–2016)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2018–2019، ص3.

[3] – الزراعة الصحراوية دون الواحيين "اصدار جمعية التربة"، متاح على الموقع الالكتروني:
http://www.siyada.org/siyada-board/%D8%A3%D8%A8%D8,Consulté le 27/03/2023, à17:55

[4] -http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t= 1505854.Consulté le 27/03/2023,à 17 :50.

[5] – رشيد زوزو، "**تجربة استصلاح الأراضي الصحراوية في أبعادها السوسيو_ اقتصادية**"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد09، الجزائر، 2014، ص168.

الشكل02 : أهمية الفلاحة الصحراوية

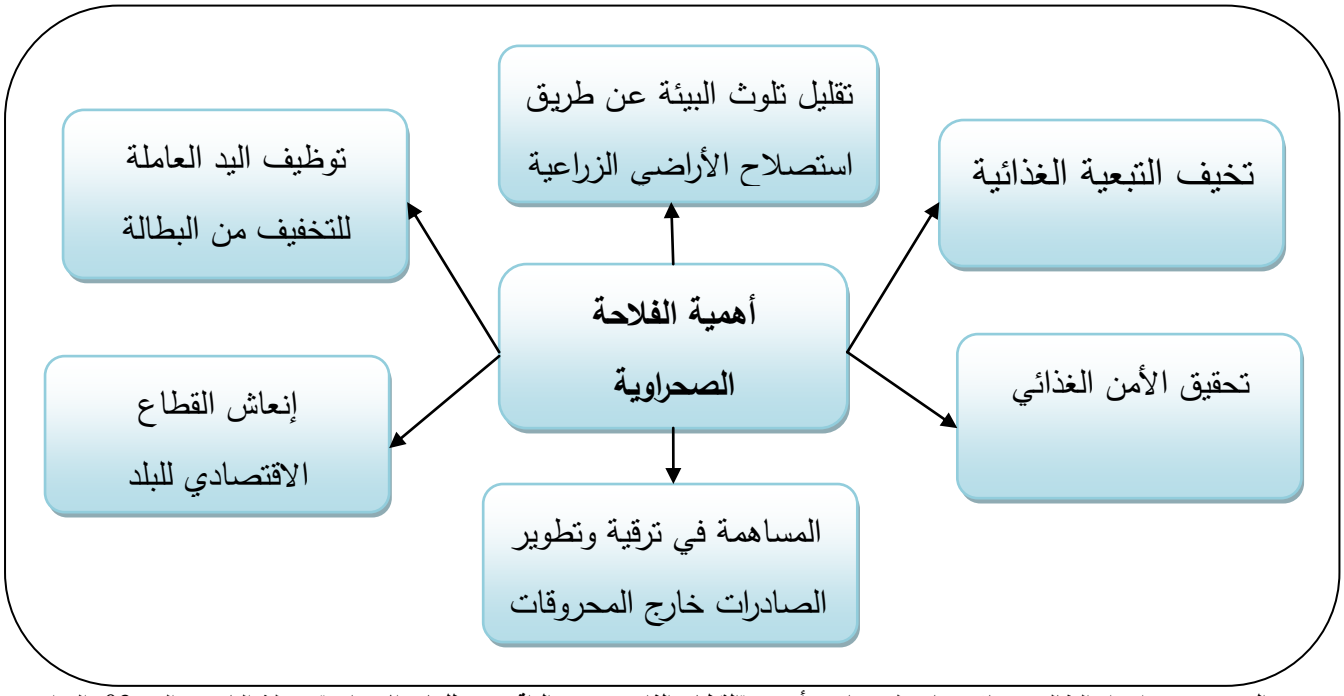

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: باشي أحمد، "**القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**"، مجلة الباحث، العدد02، الجزائر، 2003، ص114.

الفرع الرابع: مشاكل ومعوقات الفلاحة الصحراوية

رغم المؤهلات والموارد الطبيعية التي تنعم بها الفلاحة الصحراوية إلا أنها لا تزال تعاني من نقائص ومشاكل لابد من وضع حلول لمواجهتها ويمكن تلخيص هذه المعوقات فيما يلي[1]:

1- المعوقات الطبيعية: تعاني المناطق الصحراوية من عدة مشاكل طبيعية تؤثر على المحاصيل الفلاحية من حيث الكم والنوع، فالمناخ ونوعية التربة الفلاحية وكمية المياه المستخدمة يكون تأثيرها متفاوت من محصول فلاحي لآخر ومن منطقة لأخرى، حيث لا ننسى مشاكل أخرى طبيعية منها جفاف الآبار وشح مياه السقي ونقص المخزون من المياه الجوفية بسبب الاستعمال المفرط لهذه المصادر، وبالتالي فعدم توافر المياه بشكل وفير يشكل عائق وحائل في وجه الفلاحة.

وهنا شرح تفصيلي لتلك المشاكل:

أ. الجفاف: هو ظاهرة طبيعية تحدث نتيجة شح الأمطار وتذبذب كمية هطولها، وهو من بين المشاكل التي تؤدي إلى نقص الإنتاج الفلاحي مما يؤدي إلى امتناع المستثمرين عن الاستثمار في القطاع الفلاحي[2].

[1]- فوزية موري، عيسى بن ناصر، "**دور التسويق الزراعي في ترقية الزراعة الصحراوية**"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد ب، العدد43، الجزائر، 2015، ص464-465.

[2]- آدم عبد الرحمن حسين يحى،" **مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة 2008-2017**"، بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس مرتبة الشرف، غير منشورة، كلية الدراسات الزراعية، جامعة السودان، السودان، 2020، ص22.

ب. زحف الرمال : تنتشر ظاهرة تحرك وانتقال الكثبان الرملية في المناطق الفلاحية المجاورة للصحراء الكبرى، ويعتبر زحف الرمال من الظواهر الشائعة في الصحاري وهي أحد المخاطر البيئية التي تعمل المجتمعات والحكومات على معالجة أضرارها، والسبيل إلى ذلك هو تثبيت الرمال ومنعها من الزحف والانتقال على المزارع وغيرها[1].

2- المعوقات البشرية: تعاني الفلاحة الصحراوية من عدة مشاكل في الجانب البشري نلخصها فيما يلي:

- ✓ نقص العمالة الفلاحية المدربة.
- ✓ جهل معظم الفلاحين بأصول الفلاحة الحديثة.
- ✓ سيادة علاقات العمل الفلاحية القديمة.
- ✓ انتشار الأمية في معظم مناطق الريف وتمركزها بين الفلاحين غالبا.
- ✓ ضعف البرامج التدريبية والإرشاد الفلاحي وحتى انعدامه كليا في بعض المناطق.
- ✓ قلة عدد الفنيين الفلاحين وسوء توزيعه.

3- المعوقات التكنولوجيا: تنحصر هذه الأخيرة في مستلزمات الإنتاج التي تشمل الآلات الزراعية، الأسمدة، المبيدات بشتى أنواعها، البذور والأشغال وأجهزة الري والبيوت البلاستيكية، فالفلاحة الصحراوية تعاني من مشكل عدم توفر البذور ذات الجودة التي من المفترض تواجدها في مراكز توزيع البذور، كما أن تهاون الدولة وانعدام الرقابة جعل الفلاحين عن اقتناء الآلات والمعدات الحديثة التي توفر عنهم الجهد والوقت نظرا لارتفاع أسعارها مقابل دخلهم البسيط، وإن حصلوا على هذه المعدات فإنهم غالبا ما يجهلون كيفية استخدامها لعدم وجود متابعة وإرشاد من قبل الجهات المسؤولة.

4- المعوقات التنظيمية: يعاني الفلاحون الصحراويون من تجاهل الدولة لعدة مشاكل مهمة، على رأسها تسوية العقار الفلاحي الذي يمثل عائق كبيرا أمام الفلاحة الصحراوية. فلا يمكن استغلال الأراضي بشكل فعال دون حصول الفلاح على عقد ملكية أو إيجار. كما يواجه الفلاحون صعوبات في الوصول إلى المسالك الفلاحية وتحمل تكاليف باهظة للحصول على مياه الري بسبب ارتفاع تكاليف الكهرباء، حيث تسعى الدولة إلى تحسين الوضع الفلاحي بتوفير الوسائل المناسبة مثل فتح مسالك فلاحيه وتمديد شبكة الكهرباء الريفية، إضافة إلى تسهيل إجراءات التنقيب على المياه ومع ذلك فإن مشاكل الفلاحين الصحراويين مستمرة.

[1] – عبد الله قاسم عبد الله محمد زعلول، يحي حسن مكاوى أحمد صقر، **استزراع الأراضي الصحراوية**، متاح على الموقع الالكتروني:
https://www.agro-lib.site/2020/05/blog-post_528.html?m=1 .Consulté le 27/03/2023,à 17 :50.

المطلب الثاني: خصائص ومميزات الفلاحة في المناطق الصحراوية

تنعم الصحراء بعدة موارد ومؤهلات طبيعية و تضاريسية ما يجعلها محل اهتمام العديد من الباحثين.

الفرع الأول: خصائص الفلاحة في المناطق الصحراوية

يتأقلم القطاع الفلاحي في المناطق الصحراوية مع الظروف المناخية الصعبة، مثل الحرارة الشديدة والإشعاع الشمسي القوي خلال ساعات النهار، إضافة إلى ندرة هطول الأمطار وتقلص المساحات الصالحة للفلاحة.

1- المناخ: يعد المناخ أهم العوامل الطبيعية التي تؤثر في تحديد أنماط ومناطق الإنتاج الفلاحي، إذ أن كل نوع من المحاصيل له متطلبات مناخية محددة تنتشر فلاحته بتوفرها، فالمناخ هو الذي يساهم في تحديد مواسم فلاحة كل محصول بحسب فصول السنة[1]، فمثلا المناخ الصحراوي يتميز بدرجة حرارة مرتفعة وقلة الأمطار الذي بدوره يؤدي إلى اختلاف الضغط الجوي وهذا ما ينشط انتقال التيارات الهوائية والتي كثيرا ما تكون عنيفة[2].

ونظرا لأهمية المناخ وأثره على الإنتاج الفلاحي لذا نستعرض بعض عناصره كما يلي:

أ. درجة الحرارة: تعتبر درجة الحرارة من العوامل المناخية الرئيسية التي تؤثر على المحاصيل الفلاحية، حيث تتميز الصحراء بالتباين الشديد في درجات الحرارة فالنهار شديد السخونة والليل شديد البرودة، وتتميز الأقاليم المناخية بالمناطق الجافة بتباين درجات الحرارة خلال الليل والنهار فقد تصل الحرارة في النهار خلال الموسم الجاف الحار إلى 50°م ثم تهبط إلى نحو 15°م خلال الليل وهذه التقلبات تؤدي إلى إعاقة نمو كثير من الأصناف والأنواع النباتية المختلفة[3].

ب. الرياح: إن للرياح تأثير واضح في فلاحة المحاصيل إذ تؤثر في الرطوبة النسبية وتساعد على زيادة الإنتاج وارتفاع نسبة التبخر مما يفقد المحاصيل كميات كبيرة من المياه ويهددها بالذبول[4]، فالرياح في الصحراء تزيد من قسوة المناخ الصحراوي وعدم استقراره بسبب شدتها التي قد تبلغ درجة عالية من السرعة بحيث تفتت الصخور وتعري سطح الأرض[5]، خاصة الشديدة أو الساخنة أو المحملة بالأتربة والرمال التي لها تأثيرات ميكانيكية وفسيولوجية كبيرة على النباتات بالإضافة إلى التأثيرات التي قد تحدث لسطح التربة[6].

---

[1]- أ.م.د انتظار ابراهيم الموسوي،" **التوزيع الجغرافي لزراعة وإنتاج محاصيل الخضر الصيفية في قضاء عفك**"، مجلة أبحاث ميسان، المجلد16، العدد32، العراق، 2020، ص127.

[2]-الطاهر مبروكي، "**إستراتجية إنتاج الحبوب في المناطق الصحراوية دراسة مقارنة بين الجزائر والسعودية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009، ص150.

[3]- عبد الله قاسم عبد الله محمد زعلول، يحي حسن مكاوى أحمد صقر، مرجع سبق ذكره،، متاح على الموقع الالكتروني:
https://www.agro-lib.site/2020/05/blog-post_528.html?m=1. Consulté le 06/04/2023,à12:54.

[4]- محمد خميس الزوك، "**الجغرافيا الزراعية**"، الطبعة1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص110.

[5]- إسماعيل العربي، "**الصحراء الكبرى وشواطئها**"، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1983، ص15.

[6]- عبد الله قاسم عبد الله محمد زعلول، يحي حسن مكاوى أحمد صقر، مرجع سبق ذكره، متاح على الموقع الالكتروني:
https://www.agro-lib.site/2020/05/blog-post_528.html?m=1. Consulté le 06/04/2023,à12:56.

ج. التربة: إن التربة الصحراوية تأثرت عبر السنين بعوامل المناخ من حرارة وتساقط ورياح وهي تبدو للناظر متجانسة، لكن حقيقة الأمر خلاف ذلك ففي المنطقة الواحدة نصادف أنماط مختلفة فمن الخصوبة إلى الرملية إلى تلك الصالحة للفلاحة وغير الصالحة للفلاحة[1].

ويمكن أن نلخص أنواعها فيما يلي[2]:

✓ التربة الرملية: تعتبر التربة الرملية أكثر أنواع التربة فقرا لفلاحة النباتات نظرا لقلة العناصر المغذية الموجودة فيها بسبب جريان الأمطار فيها، حيث إن النباتات تمتص قدر ضئيل من المياه إذ تحتوي على نسبة عالية من الرمل ونسبة قليلة من الطين.

✓ التربة الطينية: تتميز التربة الطينية بوجود التشقق على سطحها بسبب أنها تجف صيفا، ولكنها تحتاج وقتا طويلا لكي تجف بسبب احتوائها على نسبة عالية من الطين لذلك تسمى بالتربة الثقيلة، كما يمكنها الحفاظ على رطوبتها طويلا فتبقى باردة في الشتاء على عكس التربة الرملية.

✓ التربة الطمية: تمتاز هذه التربة بمعدل خصوبتها العالية، بالإضافة إلى خفة وزنها وقدرتها على المحافظة على رطوبتها، وسهولة ضغطها.

✓ التربة الطباشيرية: تعرف أيضا بالتربة الليمونية الغنية، وذلك بسبب وسطها القلوي شديد الحموضة، وتتوفر بنوعين نوع خفيف والآخر ثقيل، وتحتوي على نسب عالية من الكربونات.

د. المياه: إن المياه في الصحراء يمكن تقسيمها من حيث المصادر إلى أربعة أقسام وهي: مياه الأمطار، المياه الجارية، والمياه السطحية، والمياه الجوفية[3].

✓ مياه الأمطار: الأمطار التي تهبط في المناطق الصحراوية على قلتها ليست ذات فائدة تذكر للفلاحة، حيث أنها سرعان ما تتبخر بعد ملامستها للأرض بل ولربما رؤي المطر ينزل ولكنه يتبخر قبل أن يصل إلى الأرض وذلك بفعل ارتفاع درجة الحرارة.

✓ المياه الجارية: المياه الجارية في الصحراء قليلة وتتمثل في الوديان والأنهار الصغيرة ذات الجريان غير الدائم.

✓ المياه السطحية: تشمل جميع أنواع المياه الموجودة على السطح أو من التي تخرج من الأعماق بقوة على وجه الأرض. وتعتبر من بين أهم مصادر المياه، تغذى عن طريق مياه الأمطار والوديان التي تصب في الصحراء، ومثال هذه المياه المستغلة في المناطق المضحلة والمنخفضات كالواحات حيث تستعمل مباشرة وهناك العديد من الينابيع تنفجر من تلقاء نفسها وغالبية المياه عذبة.

[1]– الطاهر مبروكي، مرجع سابق، ص13.

[2]–https://www.almrsal.com/post/1245441.Consulté le 06/04/2023,à 13:36.

[3]– الطاهر مبروكي، مرجع نفسه، ص15–16.

✓ المياه الجوفية: تعتبر من أهم المصادر المائية في الصحراء ويبدو دورها واضحا في النشاط البشري بالأقاليم الصحراوية الجافة حيث ينذر سقوط المطر وتنعدم المجاري المائية السطحية، لذا يكاد يعتمد السكان كليا على المياه الجوفية لري فلاحاتهم البسيطة.

المطلب الثالث : أهم الدول العربية التي تمارس الفلاحة الصحراوية

الوطن العربي يعد من المناطق الغنية بالموارد الطبيعية حيث تقدر مساحة الأراضي الصالحة للفلاحة حوالي 197 مليون هكتار بحوالي 14 من المساحة الإجمالية، وتقدر المساحة المزروعة فعلا بحوالي 79.5 مليون هكتار منها حوالي 9.7 مليون هكتار تزرع فيه من المحاصيل الزراعية المستديمة، ونحو 54.1 مليون هكتار أراضي مطرية تترك منها نحو 18.5 مليون هكتار بورا دون فلاحة سنويا، وتبلغ مساحة الأراضي الفلاحية المروية نحو15.7 مليون هكتار يشكل السودان الجزء الأكبر منها[1].

[1]– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**دراسة مشاكل ومعوقات رفع كفاءة استخدام الأراضي في الدول العربية**"، الخرطوم، 2007، ص12–13.

الشكل رقم03: خريطةالدول العربية

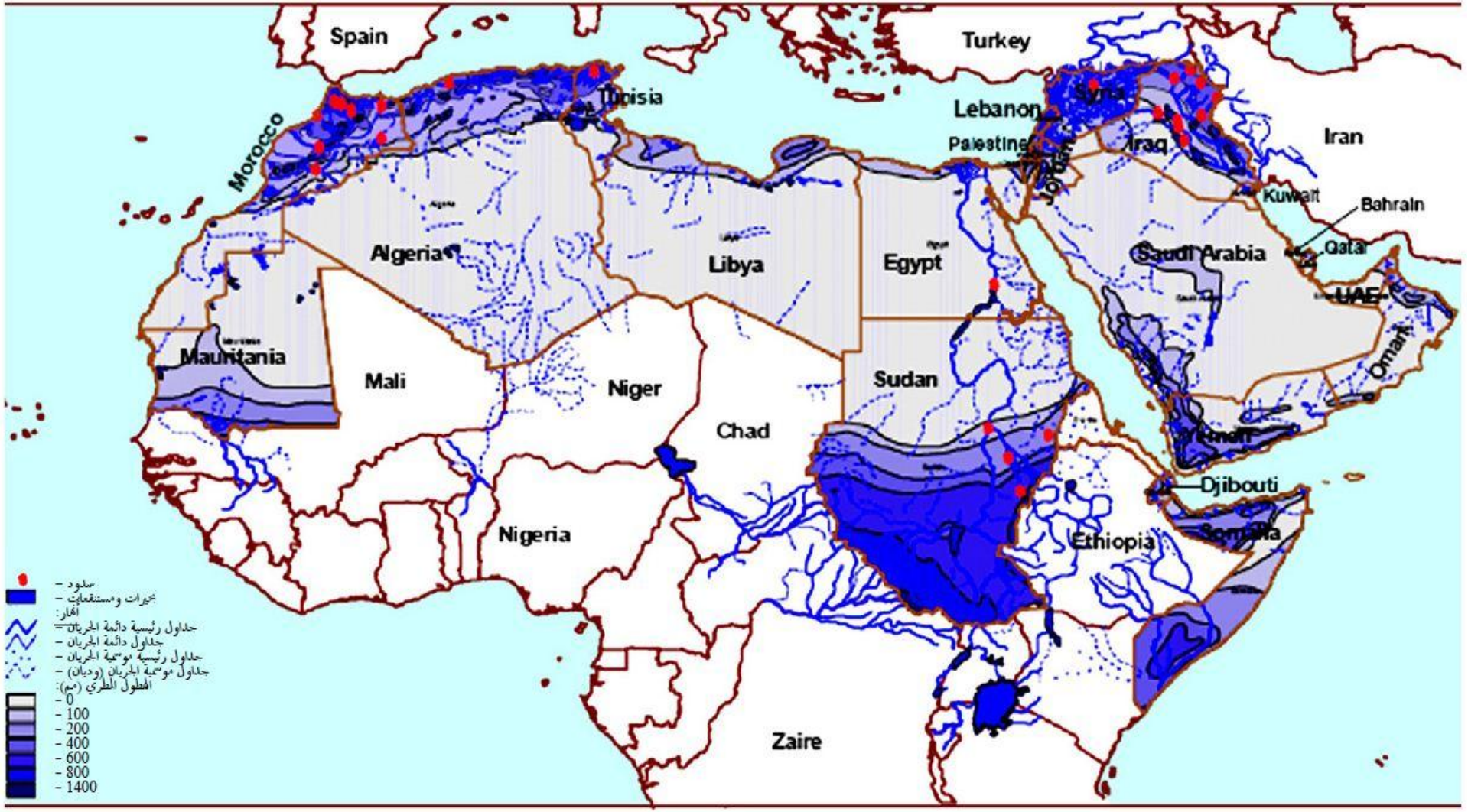

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، ص7.

الفرع الأول: السودان

1- **مساحة الأراضي الفلاحية في السودان:** يقع السودان في الجزء الشمالي الشرقي من قارة إفريقيا[1]، وتقدر الأراضي الصالحة للفلاحة في السودان بحوالي 200 مليون فدان وتجدر الإشارة إلى أن المستغل من هذه الأراضي حوالي 20% فقط[2]. وتتميز الأراضي الفلاحية في السودان بالخصوبة وتعدد البيئات المناخية مما يسمح بإنتاج أنواع مختلفة من المنتجات الفلاحية.

وتشمل أراضي السودان الصالحة للفلاحة ما يلي[3]:

أ. الأراضي الصحراوية : تقدر بحوالي 29% من المساحة الكلية وتتكون من تلال وصخور ورمال ويقل معدل الأمطار فيها عن 100 مليمتر سنويا، ويقتصر النشاط الفلاحي في رعي الإبل والماعز.

ب. الأراضي الشبه الصحراوية: تقدر مساحتها بحوالي 20%من المساحة الكلية وتتكون من صخور ومساحات متعرية، وتتراوح كمية الأمطار فيها بين 100 و225 مليمتر ويمارس فيها الرعي وفلاحة المحاصيل المقاومة للجفاف.

2- **أهم المحاصيل في السودان:** تزرع العديد من المحاصيل المختلفة في المناطق الصحراوية، ومن أهم هذه المحاصيل الفلاحية السودانية ما يلي:

أ. محصول الفول السوداني: يعد الفول السوداني من المحاصيل الرئيسة في السودان، كان يزرع في بداية الستينات بصفة أساسية في مناطق الفلاحة المطرية مثل مناطق الكثبان الرملية في إقليمي دارفور وكردفار وهما من أشهر مناطق فلاحته، ويزرع أيضا في النيل الأبيض والنيل الأزرق، أما حاليا يزرع الفول السوداني في قطاعيين متباينين في السودان من حيث المناخ والتربة ونظم الري وهما القطاع المطري والقطاع المروي، وتبلغ المساحة المزروعة بالفول السوداني بالقطاع المروي 10% مقارنة بالسودان وينتج القطاع المروي حوالي33% من الفول السوداني مقارنة بجملة الإنتاج بالسودان، وأما القطاع المطري فتبلغ نسبة المساحة المزروعة من الفول السوداني حوالي 90%من جملة المزروعة بالسودان وهي تنتج حوالي 67% من جملة الإنتاج بالسودان[4].

---

[1]- خالد محجوب عبد الله محمد عيسى موهوبي، نبيل قندي، "**دراسة تحليلية لسياسات تمويل القطاع الزراعي في السودان(1998-2018م)**"، مجلة دفاتر، المجلد 37، العدد02، السودان، 2021، ص246.

[2]- مصطفى محمد مسند، "**تمويل القطاع الزراعي في السودان- التحديات والمخاطر وسبل مواجهتها-**"، مجلة جديد الاقتصاد، العدد07، السودان، 2012، ص99.

[3]- العربي مصطفى، طروبيا نذير، "**دور البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الزراعي-تجربة السودان أنموذجا-**"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد05، العدد2، السودان، 2019، ص291.

[4]- محمد أحمد محمد دفع الله، "**تقدير دالة إنتاج الفول السوداني لمشروع الجزيرة بالسودان- دراسة تطبيقية(1990-2014م)**"، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة ماجستير العلوم في اقتصاديات التنمية، غير منشورة، كلية الاقتصاد والتنمية الريفية، جامعة الجزيرة، السودان، 2017، ص7-9-10.

ب. محصول الذرة الرفيعة: يعتبر محصول الذرة الرفيعة من محاصيل الحبوب التي تمثل الغذاء الرئيسي للإنسان والحيوان حيث يدخل في صناعة الأعلاف الجافة بنسبة70[1]% ، وتتصدر الذرة الرفيعة قائمة المحاصيل من حيث المساحة والإنتاج، تغطي سنويا حوالي 50% من المساحة المزروعة في البلاد وتساهم بحوالي 75% من الإنتاج المحلي للحبوب الغذائية، وتزرع الذرة الرفيعة في كل أنحاء السودان في قطاعيين المروي والمطري بشقيه الآلي والتقليدي، يزرع السودان حوالي 24%من مساحة الذرة الرفيعة في إفريقيا[2]. وتعتبر منطقة قضارف من أكبر مناطق إنتاج الذرة الرفيعة في السودان وأهم العوامل المناخية التي تؤثر في فلاحة الذرة المطرية هي كمية وتوزيع الأمطار[3].

ج. محصول الدخن: يعتبر الدخن المحصول الرئيسي في القطاع التقليدي، إلا انه لم يجد الاهتمام من الأجهزة الفنية ولهذا تدنت إنتاجيته بشكل كبير، وبالرغم من مضاعفة المساحة من نحو 1.7 مليون فدان في عام 1971/1970م إلى نحو 5.1 مليون فدان في عام 2001/2000م[4]، الصالح للفلاحة في الأراضي الرملية لأن الأراضي الرملية تعتمد كليا على محصول الغلال تنتج الولايات الغربية 95%من مساحتها الكلية البالغة 5ملايين فدان، الدخن يعتبر وجبة رئيسة تلائم كل المناسبات ويعد ويجهز بطرق كثيرة جدا لذلك هو محصول رئيسي في غرب السودان[5].

---

[1]– مير غني محمد آدم محمد، "**أثر العوامل المناخية على إنتاجية محصول الذرة الرفيعة بمحلية الحصاحيصا– ولاية الجزيرة السودان (1995–2015م)**"، بحث تكميلي لنيل درجة ماجستير الآداب في الجغرافيا، تخصص جغرافيا/تاريخ، كلية التربية، جامعة الجزيرة، السودان، 2017، ص23.

[2]– اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "**تقييم تأثير التغيرات في المياه المتاحة على إنتاجية المحاصيل الزراعية في المنطقة العربي–دراسة حالة السودان–**"، مشروع تعزيز الأمن الغذائي والمائي من خلال التعاون وتنمية القدرات في المنطقة العربية، مطبوعة للأمم المتحدة، الاسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد 8575–11، بيروت، لبنان، ص13.

[3]– مير غني محمد آدم محمد، مرجع سبق ذكره، ص24.

[4]– شيماء أحمد محمد زين أحمد، "**آثار التغيرات المناخية على إنتاج الحبوب في السودان لعام 2005–2015م**"، بحث تكميلي لنيل درجة الباكلوريوس مرتبة الشرف، غير منشورة، كلية الدراسات الزراعية، جامعة السودان، السودان، أكتوبر 2016، ص23.

[5]-https://www.alsowg.com/blog%D8%A7%D9%87%D9%85%D8%A7%D84%D9%85%D8%., Consulté le 02/04/2023,à 12:26.

3-صادرات وواردات أهم المحاصيل الفلاحية في السودان:

جدول رقم(01): يوضح صادرات السودان حسب المنتجات الفلاحية خلال الفترة (2018-2021)

(القيمة بآلاف الدولارات)

السلع	الوحدة	2018		2019		2020		2021	
		الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
المنتجات الفلاحية			1,192,932		1,491,488		1,702,943		1,414,578
السمسم	طن متري	704,568	576,155	582,130	771,641	688,895	788,716	449,199	508,569
الصمغ العربي	" "	81,421	117,313	86,322	109,502	87,274	104,308	88,058	110,569
قطن	بالة	111,134	159,481	116,589	160,761	124,746	167,987	118,380	164,927
الفول السوداني	" "	80,768	59,846	304,313	205,696	450,642	363,691	440,237	423,988
حب البطيخ	طن متري	92,200	61,324	67,055	42,061	105,913	66,414	66,514	42,784
الذرة	" "	141,152	27,149	182,269	37,507	40,740	11,913	93,367	35,230
الأعلاف	" "	527,536	92,039	559,421	111,693	584,035	112,554	419,347	66,018
كبكبي	" "	107,056	49,468	28,113	13,874	57,346	26,058	48,911	21,326
منتجات زراعية أخرى	" "	184,856	50,158	88,566	38,754	98,696	61,302	69,211	41,167

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الحادي والستين2021.

نلاحظ من خلال الجدول(01): ارتفاع قيمة صادرات السلع الفلاحية من 1192.932مليون دولار في عام 2018 إلى 1491.488مليون دولار عام 2019، وهذا بسبب زيادة حجم الإنتاج من السمسم والأعلاف والفول السوداني، ويرجع هذا الارتفاع إلى استعمال تقنيات جديدة في الفلاحة من قبل الفلاحين لرفع الإنتاج، كذلك الطلب المتزايد على هذه المنتجات في الأسواق العالمية إضافة إلى التمويل الجيد من قبل السلطات، أما عام 2020 فقد انخفضت قيمة صادرات السلع الفلاحية من 1702.943مليون دولار إلى 1414.578مليون دولار في عام 2021، وذلك بسبب انخفاض قيمة محصول السمسم والقطن والأعلاف، في حين ارتفعت قيمة صادر الصمغ العربي والصادرات الفلاحية الأخرى(كركدي، بصل، حب بطيخ، خضراوات، قصب خام، فواكه)، ويرجع سبب الانخفاض إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج وعدم توفر البحوث العلمية التي تساعد على تطوير الأبحاث حولهم وقلة العمالة الماهرة ونقص التمويل لارتفاع نسبة المخاطرة والمضاربة، ورغم كل هذا إلا أن هذه الصادرات جميعها لازالت تقف تحت رصيف الانتظار لمعالجة المشاكل التي تواجهها خاصة الإجراءات البيروقراطية وتعدد الرسوم والعوائد الحكومية، ومشاكل النقل.

جدول رقم(02): واردات السودان من المواد الغذائية خلال الفترة (2018-2021)

(القيمة بآلاف الدولارات)

السلع	الوحدة	2018		2019		2020		2021	
		الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
مواد غذائية			1510.34		1633.167		1945.785		1464.777
قمح	طن متري	2352.831	720.857	2695.769	1085.467	2749.509	908.961	1911.992	683.644
سكر	طن متري	1233.167	560.385	754.080	335.114	1543.897	749.393	1445.684	486.213
شاي	طن متري	35.066	59.325	34.541	59.833	34.949	62.118	77.140	57.385
بن	طن متري	51.702	62.637	43.769	52.854	61.793	75.557	48.411	62.844
عدس	طن متري	63.493	65.316	51.644	52.567	104.970	106.893	94.766	98.376
ارز	طن متري	81.747	41.784	91.887	47.332	84.715	42.866	147.617	76.315

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: تقارير بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الحادي والستين2021.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02): أن قيمة واردات المواد الغذائية قد ارتفعت من 1510.34 مليون دولار في عام2018 إلى 1633.167 مليون دولار في عام 2019، وذلك بسبب ارتفاع قيمة واردات القمح، ويرجع هذا الارتفاع إلى عدم قدرة إنتاج القمح المحلي على تغطية احتياجات البلاد وبالتالي يزداد الطلب عليها لتغطية الفجوة الغذائية منه، في حين انخفضت من 1945.785 مليون دولار في عام 2020 إلى 1464.777 مليون دولار في عام2021، وذلك بسبب انخفاض قيمة واردات القمح والسكر، ويرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض قيمة العملة المحلية وارتفاع معدلات التضخم المستمرة التي تؤدي لارتفاع أسعار السلع المستوردة وانخفاض قدرة الدولة على استيراد السلع الحيوية بالإضافة إلى دخول السودان في الحرب، وصعوبة التسويات المالية وخدمات التجارة الخارجية كل هذه العوامل ستقف حاجزا أمام وصول الغذاء.

الفرع الثاني: مصر

1- **مساحة الأراضي الفلاحية بمصر**: تقع مصر في الركن الشمالي الشرقي من قارة إفريقيا، كما تتربع مصر على مساحة جغرافية تقدر ب1,002,000 كلم، وتتواجد في مصر3 مناطق صحراوية وهي الصحراء الشرقية الواقعة شرق نهر النيل وغرب البحر الأحمر وتبلغ مساحتها حوالي 225 ألف كلم² وتمتد من مصر شمالا وتصل حتى إريتريا جنوبا، وتتواجد فيها جبال البحر الأحمر وبعض الأودية، أما المنطقة الثانية فهي الصحراء الغربية تشتغل حوالي 680 ألف كلم² والتي تمتد غرب نهر النيل وتتميز بوجود الواحات البحرية

والخارجة والفرافرة وسيوة، كذلك المناطق الصحراوية المتواجدة في شبه جزيرة سيناء التي تبلغ مساحتها حوالي 61ألف كلم مربع[1].حيث قدرت المساحة الصالحة للفلاحة بمصر خلال عام 2021 ب9,4 مليون فدان من بينها 6,1 مليون فدان أراضي قديمة، و3,3 مليون فدان أراضي جديدة[2].

2- **أهم المحاصيل في مصر**: لم يقتصر الأمر في المحاصيل الصحراوية على نبات بعينه أو اثنين أو ثلاث، بل وجدت العديد من النباتات والخضروات التي يمكن استغلالها للفلاحة في المناطق الصحراوية وتنتج بشكل طيب دون أي خطورة، ودون أي ضرر على النبات أو على صحة الإنسان، وسنحاول ذكر وحصر أهم المحاصيل الصحراوية في مصر كالتالي:

أ. محصول القمح: يزرع القمح في كل أنحاء مصر ابتداء من ادفو، وليست كل المناطق متساوية في قابليتها لهذه الفلاحة[3]، كما يعتبر محصول القمح أحد محاصيل الحبوب الرئيسية بل أحد أهم المحاصيل الإستراتجية في النمط الغذائي المصري ومن أهم المحاصيل التي تنال اهتمام صانعي السياسات الاقتصادية، ويزرع القمح بمعظم محافظات مصر وتحتل مساحته ثلث مساحة الحبوب بمصر، حيث تمثل منتجاته وخاصة الخبز الذي يمثل المكون الرئيسي للغذاء لمعظم المصريين لما تحتويه من أملاح معدنية ونشويات وزيوت وفسفور وفيتامينات، حيث يوفر الخبز حوالي37%من الاحتياجات الحرارية للإنسان وحوالي45%من البروتين النباتي كما يقوم على القمح صناعة المعكرون ويستخدم تبن القمح كعلف للحيوان[4].

ب. محصول البرسيم: يعتبر البرسيم من أهم النباتات الفلاحية التي يمكن استغلالها للفلاحة في المناطق الصحراوية بمياه مكررة، كما أن نبات البرسيم يعتبر ملك الأعلاف النباتية ويمكن الاعتماد عليه بشكل أساسي في إطعام الحيوانات والمواشي، ويكون هذا بمثابة طعام مناسب جدا لهم ولذلك يجب الاهتمام به على غيره من النباتات الأخرى لأن البرسيم من نباتات المناطق الحارة الجافة كثيرة الشمس، حيث أنه لا يحتاج الرطوبة الشديدة ويحب الجفاف لتنمو به بشكل أفضل، لذلك يمكن استغلال البرسيم للفلاحة في المناطق الصحراوية[5].

ج. محصول الشعير: يلعب نبات الشعير دورا مهما كمحصول فلاحي ثاني في إنتاج الأعلاف بعد البرسيم غير أنه يتميز عنه بأنه لا يحتاج إلى مياه ري كثيرة، فهو قادر على تحمل ومقاومة الجفاف والبرودة، لذلك نجد أن فلاحة الشعير قد انتشرت بشكل كبير في المناطق الصحراوية بمصر، حيث أن الشعير يتميز بسرعة فلاحته وجنيه، فقد تكون مدة ثلاث شهور كافية جدا لفلاحته، ولكن يحتاج إلى أراضي

---

[1] -https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%8A%. Consulté le 04/04/2023,à 15:28.

[2]- https://www.google.com/amp/s/www.alarabiya.net/amp/politics/2022/05/14/%25D9%2585%25D8%,Consulté le 04/04/2023,à 15:30.

[3] – علماء الحملة الفرنسية، "**وصف مصر الزراعة– الصناعات والحرف والتجارة**"، الجزء الأول، ترجمة زهير الشايب، دون دار الطبع والنشر،القاهرة، دون سنة نشر، ص43.

[4]– حنان عبد المجيد محمود، "**دراسة اقتصادية تحليلية للوضع الراهن ومستقبل الاكتفاء الذاتي من القمح في مصر**"، المجلة المصرية للبحوث الزراعية، العدد92(2)، مصر، 2014، ص781.

[5]-https://www.almaal.org/best-desert-crops, Consulté le 04/04/2023,à 15:42.

شديدة الحموضة أو كثيرة الرطوبة، وهذا ما لا يتوفر في الأراضي الصحراوية ويمكن تعويضه باستخدام أسمدة قلوية وعند استخدامها لا تكون هناك أي خطورة على الشعير[1].

3-صادرات وواردات أهم المحاصيل الفلاحية في مصر:

جدول رقم(03): قيمة أهم الصادرات الفلاحية في مصر خلال الفترة (2018-2021)

(آلاف جنيه)

المنتجات الفلاحية	2018	2019	2020	2021
البرتقال	11845434	11097849	10603876	11766749
الأرز	-	842	-	30756
البطاطس	3676304	4463518	3584027	3209474
قطن خام	2252258	2818420	2602948	3484989

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: الجهاز الإحصائي لتعبئة العامة والإحصاء،2021، كتاب الإحصاء السنوي.

يمثل الجدول رقم (03): قيمة أهم الصادرات في مصر خلال الفترة(2018-2021) والمتمثلة في البرتقال والأرز والبطاطس والقطن الخام، فبالنسبة لصادرات البرتقال نلاحظ ثبات نوعا ما لقيمتها في السنوات الأربع حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2018 ب11845434ألف جنيه ثم تليها سنة 2021 بقيمة11766749 ألف جنيه، في حين نلاحظ أن محصول الأرز شهد ارتفاعا ملحوظا من سنة 2019 الذي كانت قيمته 842 ألف جنيه ليصل ل30756ألف جنيه سنة 2021، أما البطاطس فقد بلغت ذروتها سنة 2019 بقيمة 4463518ألف جنيه، و باقي السنوات تراجعت بفرق طفيف، بينما نلاحظ أن صادرات القطن الخام قد وصلت لأقصاها سنة 2021 بقيمة 3484989 ألف جنيه، وهذا رجع لطبيعة المنطقة الصحراوية.

[1]-https://www.almaal.org/best-desert-crops, Consulté le 04/04/2023,à 15:42.

جدول رقم(04): قيمة أهم الواردات من السلع في مصر خلال الفترة (2018-2021)

(آلاف جنيه)

السلع	2018	2019	2020	2021
الذرة	33450408	33519000	31858284	41927947
القمح	49856042	50716938	50970290	49023626
دقيق القمح	36542	46355	65349	74907

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: الجهاز الإحصائي لتعبئة العامة والإحصاء،2021، كتاب الإحصاء السنوي.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(04): أهم الواردات من الحبوب في مصر خلال الفترة (2018-2021) والمتمثلة في: الذرة، القمح، دقيق القمح.

فبالنسبة لواردات الذرة تحققت أكبر قيمة منها سنة 2021 حيث بلغت 41927947ألف جنيه، بينما محصول القمح شهد ارتفاعا من سنة 2018-2019-2020 بقيمة 49856042 و50716938 و50970290 ألف جنيه على التوالي، لتعاود الانخفاض سنة 2021 بقيمة49023626ألف جنيه، في حين عرف دقيق القمح ارتفاعا ملحوظا خلال سنوات الدراسة ليبلغ ذروته سنة 2021 بقيمة74907ألف جنيه.

الفرع الثالث: السعودية

1- **مساحة الأراضي الفلاحية في السعودية:** تقع المملكة السعودية في شبه الجزيرة العربية ذات الطبيعة الصحراوية من منطلق موقعها العام ضمن الحزام الجاف وشبه الجاف من العالم[1]، وتتربع المملكة السعودية على مساحة جغرافية تقدر ب3142647 كلم²، يسودها مناخ حار وجاف صيفا تصل فيه درجات الحرارة إلى 50°م، وجاف بارد شتاءا تقترب فيه درجات الحرارة إلى الصفر بالليل، تعتبر مساحة المملكة السعودية كلها تقريبا جافة حيث يقدر متوسط تساقط الأمطار على المملكة نحو 114 ملم/ سنويا وقدرت المساحة الصالحة لفلاحة بالمملكة خلال عام 2018 بنحو 173.220 ألف هكتار، منها حوالي 36.290 ألف هكتار مزروعة أي ما نسبته 21% حيث قدر نصيب منها بنحو 0,10 هكتار[2].

[1]- حركاتي فاتح، "**مؤشرات الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية للفترة(2000-2018)**"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد09، العدد02، السعودية، 2022، ص1026-1027.

[2]- أمال ينون، "**تحليل تكلفة تحلية مياه البحر- دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية**"، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2015-2016، ص131.

2- **أهم المحاصيل في السعودية:** تنعم المملكة السعودية بالعديد من المحاصيل التي يتم زراعتها في الأراضي الصحراوية ومن أهمها ما يلي:

أ. محصول القمح: يعد محصول القمح من أهم محاصيل الحبوب في المملكة العربية السعودية وأكثرها إنتاجا وانتشارا لأنه غذاء رئيسي للسكان إلى جانب الأرز والذرة، واعتمد إنتاج القمح بشكل أساسي على هطول الأمطار والري، مما يؤدي إلى تذبذب مستوى الإنتاج من سنة إلى أخرى. فنجد أن المعيار الإنتاجي لمحصول القمح بلغت (0.85)عام (2010م) وبكمية إنتاج بلغت 1349389 طن وانخفضت إلى (0,39) في عام (2018م) وبكمية إنتاج بلغت 586413 طن، وذلك بسبب النذرة النسبية لموارد المياه السطحية، نتيجة التقنيات القديمة، وضعف أنظمة النقل والتسويق، ونقل معظم الفلاحين إلى حرف أخرى نتيجة التطورات التي مرت بها المملكة[1].

ب. محصول الطماطم: يعتبر محصول الطماطم هو واحد من بين المحاصيل التي عليها إقبال كبيير في المملكة وهي أيضا حققت نجاح كبير به، حيث إن النسبة الإجمالية من مساحة محصول الطماطم في المملكة تعد أكثر من إحدى عشر في المائة من الإجمالي الخاص بها، قد تعدت أكثر من خمسة وستون في المائة من إجمالي المناطق المزروعة بها في منطقة الرياض عن باقي أماكن المملكة[2].

ج. محصول البطاطس: يعتبر محصول البطاطس من بين أنواع المحاصيل الفلاحية المنتشرة في المملكة وبالأخص مدينة الرياض، حيث أنه يعد من المحاصيل الشتوية والتي تمتلك مساحة أكبر من 467 ألف دونم، وهو ما يعادل نسبة اثنان وثلاثون في المائة من نسبة المساحات المزروعة وقد حصلت مدينة الرياض على أعلى نسبة في زراعة البطاطس في المملكة والتي تصل إلى خمسة وأربعون في المائة من مساحة الأراضي المزروعة بالمحصول، بالإضافة إلى ذلك أن فلاحتها متوفرة أيضا في بعض المدن الأخرى ومن بينها مدينة حائل، والتي تبلغ نسبتها ثلاثة وثلاثون في المائة من مساحة المحصول[3].

---

[1]- فيصل عبد الغاني أحمد المغاني،"**تحليل جغرافي لإنتاج محاصيل الحبوب في المملكة العربية السعودية**"، مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، العدد23، السعودية، 2022، ص580.

[2]- شيرين علي، أشهر المنتجات الزراعية السعودية(أهم المناطق الزراعية في المملكة)، متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.brooonzyah.net/the-most-famous-saudi-agricultural-products/ , Consulté le 28/03/2023,à 14:20.

[3]- شيرين علي، مرجع نفسه, تم الإطلاع عليه: 2023/03/28 على 14:20.

3- صادرات وواردات أهم المحاصيل الفلاحية في السعودية:

الشكل رقم(04): كمية الصادرات والواردات من المحاصيل الفلاحية والثروة الحيوانية(2016-2021).

(ألف طن)

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، نشرة الإحصاءات الزراعية لعام 2021.

يمثل الشكل رقم(04): كمية الصادرات والواردات من المحاصيل الفلاحية والثروة الحيوانية في السعودية خلال الفترة (2016-2021)، حيث نلاحظ من خلاله أن قيمة الصادرات الفلاحية ضعيفة جدا في حين أن قيمة الواردات كانت مرتفعة، فمثلا سنة 2020 كانت قيمة الصادرات محصورة بين(1500ألف طن و6500 ألف طن) أما الواردات فقد وصلت إلى أكثر من 26500ألف طن وهذا راجع إلى طبيعة المنطقة الشبه صحراوية، فهي لا تولي اهتماما كبيرا لقطاع الفلاحة كونها تملك موارد مالية إضافية (قطاع المحروقات، الحج، العمرة)، ولا تلجأ إلى التنويع الاقتصادي.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل قمنا بتقديم عرض عن واقع الدعم الحكومي الفلاحي بمتغيري الدراسة (الدعم الحكومي والفلاحة الصحراوية) من خلال تناول المبحث الأول بعنوان: واقع الدعم الحكومي الفلاحي والذي قسم بدوره إلى مجموعة من المطالب، والمبحث الثاني بعنوان: عموميات حول الفلاحة الصحراوية حيث قمنا بتقسيمه إلى مجموعة مطالب، ومن بين النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا الفصل أن الصحراء تنعم بالعديد من الثروات والموارد الطبيعية خاصة منها في الجانب الفلاحي، وجب استغلالها وتطويرها من قبل السلطات المعنية من خلال تقديم الدعم الحكومي الفلاحي ومعرفة أهم جوانبه من أشكال وأنواع وأهداف، بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بتطوير الفلاحة الصحراوية ومعالجة المعوقات والمشاكل التي تواجهها كونها بوابة التنمية المستدامة لما لها من مؤهلات تجعلها قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير الأمن الغذائي.

الفصل الثاني:

أثر الدعم الحكومي على الفلاحة الصحراوية بالجزائر

-ولاية الوادي نموذجا-

خلال الفترة 2020/2000

تمهيد

تعتبر الفلاحة الصحراوية من أهم القطاعات الإستراتيجية في التنمية الاقتصادية في الجزائر، لما تتوفر عليها من مقومات طبيعية وبشرية يؤهلها لدفع عجلة التنمية وتوفير الأمن الغذائي لتحسين مستوى المعيشة لنسبة كبيرة من سكان الريف، الأمر الذي يدفع السلطات الخاصة لاستغلالها بشكل أمثل، من بين الولايات الجزائرية التي تمارس الفلاحة بشكل جيد ولاية واد سوف المتواجدة في الصحراء الجزائرية في العرق الشرقي الكبير خاصة أنها تشهد ديناميكية فلاحية كبيرة في السنوات الأخيرة فهاته الولاية تمثل منطقة فلاحية بامتياز لما تتوفر عليه من مساحات فلاحية قابلة للتوسع وكذا يد عاملة فلاحية متأقلمة مع الظروف ويتضح ذلك من خلال احتلالها لمراتب ريادية في بعض المنتجات الفلاحية التي كانت إلى وقت قريب حكرا على الولايات الشمالية التي تتوفر على أراضي أكثر خصوبة من تلك الموجودة بالإقليم.

تبعا لما سبق ومن أجل حوصلة وفهم الموضوع أكثر حاولنا تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول:** واقع الفلاحة الصحراوية بولاية الوادي.
- ✓ **المبحث الثاني:** طرق الدعم الحكومي الموجهة للفلاحة الصحراوية بولاية الوادي.
- ✓ **المبحث الثالث:** آثار الدعم الحكومي على تطور الفلاحة الصحراوية بولاية الوادي.

المبحث الأول: واقع الفلاحة الصحراوية بولاية الوادي

تعتبر ولاية الوادي منطقة فلاحية رعوية بامتياز، وهذا يعود للقدرات الفلاحية التي تتمتع بها على غرار بعض المناطق داخل الوطن، ومن خلال هذا المبحث سنحاول تقديم شرح تفصيلي لموقعها الجغرافي وخصائصها الطبيعية ومن حيث التضاريس المختلفة التي تتمتع بها.

المطلب الأول: التعريف بولاية الوادي

ولاية الوادي أو وادي سوف تحتل موقعا هاما بالجزائر في المجال الصحراوي، ويتميز بظروف مناخية صعبة وجافة، ويقع في بيئة صحراوية قاحلة.

أولا: تعريفها

ولاية الوادي هي ولاية جزائرية انبثقت عن التقسيم الإداري لعام 1984، وتنقسم إلى منطقتين ذات أصول عرقية هما: منطقة وادي سوف ومنطقة وادي ريغ، عاصمة الولاية هي مدينة الوادي وهي تعرف بمدينة ألف قبة وقبة، كما تعرف أيضا بعاصمة الرمال الذهبية، تتربع ولاية الوادي على مساحة تقدر بحوالي 54.573كم^2، حيث تضم 30 بلدية مجمعة ف12 دائرة، عدد سكانها 990ألف نسمة[1].

المطلب الثاني: الإمكانيات الفلاحية لولاية الوادي

تعتبر ولاية الوادي منطقة رعوية بامتياز وهذا يعود للقدرات الفلاحية التي تتمتع بها على غرار بعض المناطق داخل الوطن.

1– الموقع الجغرافي: تقع ولاية الوادي في الجنوب الشرقي للجزائر في منطقة إستراتيجية[2].

- ✓ يحدها من الشمال الشرقي ولاية تبسة.
- ✓ ومن الشمال ولاية خنشلة.
- ✓ ومن الشمال الغربي ولاية بسكرة.
- ✓ ومن الجنوب ولاية ورقلة.
- ✓ ومن الشرق الجمهورية التونسية.
- ✓ ومن الغرب ولاية الجلفة.

2– التضاريس: تنقسم التضاريس لولاية إلى أربع مناطق هي كالتالي[3]:

- ✓ منطقة سوف: منطقة رملية وتغطي كامل إقليم سوف من الناحية الشرقية والجنوبية.

---

[1]– يوسف باهي، زهير عبيدة، "**دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة ولاية الوادي خلال الفترة(2005–2019)**"، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد04، العدد01، الجزائر، 2021، ص269.

[2]– زكريا جرفي، الناصر بوطيب، "**دور الزراعة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر–ولاية الوادي نموذجا–**"، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد02، العدد02، الجزائر، 2019، ص96.

[3]– زراري ليلى، مريم زغلامي، زكرياء جرفي، "**تقدير وتحليل دوال مردودية الإنتاج الفلاحي في المناطق الفلاحية–دراسة مردودية إنتاج التمور في ولايتي بسكرة والوادي خلال الفترة(2005–2017)**"، الملتقى الدولي السابع حول: اقتصاديات الإنتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدول العربية 30–31 أكتوبر 2019، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، ص409.

✓ العرق: منطقة رملية تتمثل في الكثبان الرملية التي تحتل ¾ من مساحة سوف وتتواجد على خط مرتفع شرق غرب(80م إلى 120م) والمعروف باسم العرق الشرقي الكبير.

✓ منطقة وادي ريغ: نوع من الهضاب الحجرية التي تمتد من الطريق الوطني رقم03 من غرب الولاية إلى جنوبها التي تضم دائرتي جامعة والمغير، وتعتبر منطقة وادي ريع أراضي فسيحة وشاسعة وتمتد حتى حدود ولاية ورقلة، كما تتواجد بها بعض الأودية.

✓ منطقة المنخفضات: وتسمى منطقة الشطوط في الناحية الشمالية من الولاية وتمتد نحو الشرق بانخفاض متتابع ومتغير ومن بين الشطوط المعروفة شط ملغيغ ومروان بالقرب من الطريق الوطني رقم48 ببلديتي الحمراية وسطيل.

الشكل 05: خريطة الموقع الجغرافي لولاية الوادي

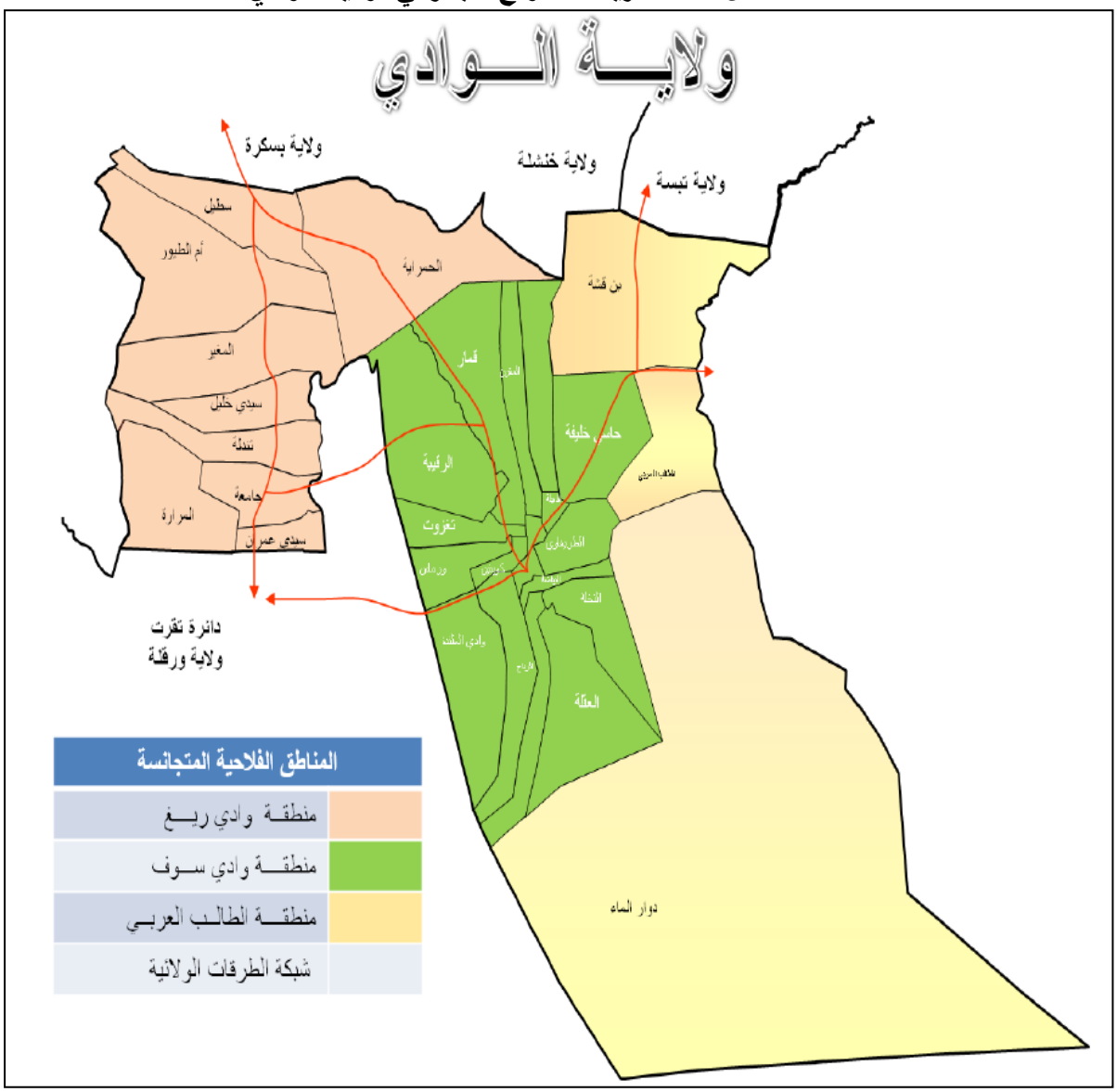

المصدر: أهناني فاروق، "**سياسات تنمية الزراعة الصحراوية في الجزائر دراسة تقييمية 2000–2019**"، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2019–2020، ص 209.

3– المناخ والمياه:

✓ المناخ: تعرف ولاية الوادي بمناخها الصحراوي الجاف الذي يتميز بشتائه البارد وصيفه الحار، ومتغير في درجة حرارته في الصيف، سقوط الأمطار ضعيف جدا، حيث يبلغ معدل التساقط خلال السنة 35ملم، أما درجات الحرارة فهي مرتفعة جدا في فصل الصيف حيث تصل أحيانا 45 درجة حرارية[1].

✓ مصادر المياه:

تختلف الصحراء عن غيرها بكثرة مواردها المائية الباطنية، خاصة في جزئها الشمالي والذي يتميز بوجود أكبر طبقتين وهما طبقة المركب النهائي الذي يمتد على مساحة تقدر ب 350000 كم^2، والمتدخل القاري الذي يتكون من تشكيلات زمنية وحجرية مختلفة[2]، كما أن التجارب والدراسات والبحوث التي أجريت في المنطقة الصحراوية تدل على غنى الصحراء بالاحتياطي من المياه حسب تقدير الخبراء أنه يتراوح بين 24000 مليار م^3، و60000 مليار م^3[3]. وولاية الوادي لديها موارد مائية جوفية هامة، تستعمل أساسا من أجل تغطية الاحتياطات الفلاحية والاستهلاك والمياه الصالحة للشرب، حيث تتكون طبقات المياه الجوفية الموجودة بمنطقة وادي سوف كالتالي[4]:

– طبقة المياه السطحية، والتي تتواجد على امتداد كامل الإقليم لها سمك بمعدل 50متر تتكون أساسا من رمل وحبيبات دقيقة متداخلة بشرائح من الطين الرملي إلى الجبسي، يكون مستوى الماء فيها على عمق 15 متر في مدينة الوادي وعلى عمق 9 متر في مدينة قمار وعلى عمق 3 متر في مدينة سيدي عون.

– طبقة المركب النهائي، متكونة من جزيئات رملية ذات نفوذية عالية تتواجد على عمق 400متر و480 متر، وتختلف داخل الإقليم من جهة أخرى سمكها ذو معدل 50 متر تقريبا، طبقة البونتيان هذه لها أهمية هيدرولوجية هامة سواء تستغل كمياه شرب (استغلال بشري) او مياه للسقي (استغلال فلاحي).

– طبقة القاري المتداخل، القاري المتداخل يسمى أيضا الألبيان هذا الأفق الحاوي أو الحامل للمياه يتكون أساسا من رمل غضاري مع حجر رملي، عمقه ما بين 1600 و 1800 متر بسمك يستطيع الوصول حتى 400 متر حالة بوعروع بدوار الماء.

---

[1]– حمزة بالي، زوبيدة محسن، أحمد تي،" **دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر حالة الوادي نموذجا خلال الفترة(2000–2019)**"، مجلة الباحث، العدد20(01)، الجزائر، 2020، ص833.

[2]– لطفي مخزومي، "**آثار السياسات الحكومية على القطاع الزراعي في بناء نموذج تكثيف محصولي مستدام بمنطقة وادي سوف**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2015–2016، ص108.

[3]– موسى رحماني، "**الزراعة الصحراوية في الجزائر واقع وآفاق منذ 1983**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2000–2001، ص49.

[4]– لطفي مخزومي، مرجع نفسه، ص108–109.

الجدول رقم(05): المخزون المائي المتواجد بولاية الوادي

المصـــــــادر المائية	المخزون المائي	المياه المسخرة	المياه المستغلة			
			الشرب	السقي	الصناعة	الإجمالي
الحجم	4900	912.56	255.60	592.14	4.26	852
النسبة%	100	18.60	30	69.50	0.50	100

المصدر: لطفي مخزومي، "**التحليل الاقتصادي لدالة الإنتاج (كوب –دوغلاس) لمحصول البطاطا بولاية الوادي**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 05، الجزائر، 2012، ص66.

من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ أن أكبر حصة من المياه تذهب لسقي الأراضي الفلاحية بولاية الوادي بنسبة 69.50% أي تقريبا 70% مقابل 30% لكل من الشرب والصناعة، وترجع الكمية الكبيرة المستغلة من المياه لسقي الأراضي المستعملة في الفلاحة بالولاية كون المنطقة ذات طبيعة صحراوية.

4– النشاطات الأساسية: تعتبر ولاية الوادي ولاية فلاحية بامتياز حيث نجدها تتميز بالعديد من الأنشطة الأساسية منها[1]:

– زراعة النخيل: حيث يقدر إنتاجها ب 2624400 قنطار من مختلف الأنواع على مساحة قدرها 37440هكتار.

– زراعة البطاطا: حيث يقدر إنتاجها ب11530000قنطار على مساحة 3500هكتار أي بمردود قدره 329.43قنطار/الهكتار.

– تربية المواشي: حيث تقدر ب1284400 رأس بمختلف أنواعها.

التجارة، السياحة والصناعات التقليدية تشكل النشاطات الأساسية للولاية باعتبارها منطقة حدودية وصحراوية.

[1]– زراري ليلى، مريم زغلامي، زكرياء جرفي، مرجع سبق ذكره، ص409.

المبحث الثاني: طرق الدعم الحكومي الموجهة للفلاحة الصحراوية لولاية الوادي

إن الدعم الفلاحي هو مجموعة من العمليات والبرامج التي تتكفل بها الدولة في سبيل مساعدة الفلاح وتوجيهه من أجل تمكينه من الوصول إلى تحقيق سقف إنتاجي وبالتالي التأثير بالإيجاب على القطاع الفلاحي وكذا التنمية المحلية والوطنية.

المطلب الأول: برامج الدعم المالي الفلاحي FNDIA/FNDA

تمثل سياسة دعم القطاع الفلاحي ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرنامج التجديد الفلاحي والريفي جهدا راميا إلى تقديم الدعم المالي للقطاع الفلاحي في مختلف الفروع والشعب، حيث تعاني هذه المجالات من الهشاشة والمشاكل بعد انسحاب الدولة من دعمها وخوصصتها، مما أدى إلى تراجع الإنتاجية الفلاحية وتقلص حجم الاستثمارات فيها. وحيث أن الاقتصاد الحالي يعتمد على المنافسة وتحديات متطلبات السوق، فان الفلاحين يجدون صعوبات في مواكبة هذه المتطلبات مما أدى إلى تراجع قدرتهم في تحسين مستواهم وبالتالي قررت الدولة مرافقة الفلاحين في جميع المستويات الممكنة، سعيا إلى زيادة الإنتاجية وتحسين الأسس التحتية للقطاع الفلاحي كما يهدف نهج الدعم إلى تعزيز قدراتهم وتطوير أنظمة الإنتاج المختلفة لتحقيق العصرنة وخلق فرص للاستثمارات المتعددة في هذا المجال من خلال[1]:

– تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق المخصصة للحبوب والمعرفة بمردودها الضعيف أو المتروكة بورا وتحويلها لزراعة الأشجار والتركيز على إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدراتها العالية.

– تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية.

– تكثيف وإدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع (كالحبوب، الحليب، الأشجار المثمرة، البطاطا).

إن الغلاف المالي المخصص للبرنامج لا يمكن تجاوزه في عملية التنفيذ بأي حال، ويكون الدعم من خلال بنك الفلاحة والتنمية الريفية وينجز إما عن طريق الفلاح أو عن طريق المقاول أو عن طريق وحدة تقديم الخدمات، أما البرامج الممولة100% الانجاز فيها يكون عن طريق المقاول مباشرة والفلاح يستفيد من الانجاز والخدمة فقط، وفي سنة 2005 كانت هناك مراقبة ومتابعة ميدانية لكل البرامج التنموية التي استفادة منها الفلاحين لمدة عامين ونصف مع تقديم النصح والتوجيه، أما الذين لم يباشروا العمل يقدم لهم تحذير وفي حالة عدم الاستجابة يحرر مقرر استرجاع الأموال وتحرر قائمة للبنوك في حقهم حيث لا يمكنهم الاستفادة مرة أخرى.

وعلى هذا الأساس حدد المبلغ الإجمالي الملتزم به للدعم 10.2مليار دينار جزائري تم استهلاك 8.8مليار دينار جزائري أي بنسبة 94%، لأهم العمليات المنجزة خلال الفترة 2000 إلى 2018.

[1]– أهناني فاروق، مرجع سبق ذكره، ص238–239.

جدول رقم(06) العمليات المنجزة في إطار الدعم الفلاحي (2000–2018)

الرقم	العملية	الوحدة	المقومات الفيزيائية
1	غراسة النخيل	هكتار	8872
2	غراسة أشجار الزيتون	هكتار	1738
3	البيوت البلاستيكية	بيت	2575
4	حفر الآبار السطحية	بئر	2423
5	حفر آبار متوسطة	بئر	577
6	تجهيز الآبار بمضخات كهربائية	مضخة	6481
7	انجاز أحواض السقي	حوض	4190
8	انجاز شبكة السقي بالتقطير والرش	هكتار	15300
9	إعادة الاعتبار لشبكة السقي والصرف	هكتار	2644
10	انجاز غرف التبريد	غرفة	55
11	معاصر زيت الزيتون	معصرة	02
12	وحدة تحويل التمور	وحدة	01
13	وحدة توضيب التمور	وحدة	05
14	جرارات فلاحية وملاحقه	جرار	157
15	آلات حاصدة	وحدة	08

المصدر:أهناني فاروق، مرجع سبق ذكره، ص240.

يوضح الجدول رقم(05) العمليات المنجزة في إطار الدعم الفلاحي وتجسيد برامج التنمية الفلاحية بولاية الوادي، حيث قسمت إلى شقين، الأول خاص بدعم بعض الزراعات الإستراتيجية كالنخيل بتوسيع مساحتها والشق الثاني خاص بالمكتبة وتثمين المنتجات الفلاحية فمثلا: إنجاز غرف التبريد ب55غرفة، معاصر زيت الزيتون ب02معصرة، وحدة تحويل التمور 01، وكذا توضيب التمور ب05وحدات، أما الجرارات الفلاحية وملاحقها ب 157جرار ولا ننسى الآلات ب08وحدات.

كل هذه العمليات تعكس حجم الدعم المخصص للقطاع الفلاحي التي استفادت منه ولاية الوادي، الذي من شأنه أن يحفز وتشجع الفلاحين للعمل بشكل جيد، كذلك الفلاحة في الجنوب لها خصوصية وتتطلب دعم مالي كبيرة نظرا لصعوبة المناخ والطبيعة الوعرة.

✓ وضعية ملفات قرض التحدي: هو قرض استثماري يمنح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمدة محددة للمشاريع المؤهلة بحيث تكون فوائد القروض على عاتق الدولة:

أ. مشاريع الهيئات الاقتصادية المجسدة على الأراضي غير الفلاحية يتم التوجه بها إلى بنك BADR، دون اللجوء إلى إجراءات المصادقة.

ب. المشاريع المجسدة على الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة أو الخاصة للدولة والمستغلة بصفة جماعية أو فردية والمقبولة أو المصادق عليها من طرف مدير المصالح الفلاحية.

وفي هذا الإطار تم دراسة 97 ملف استثماري بحيث تم قبول والمصادقة على 52 مشروع استثمار فلاحي من أجل الحصول على قرض التحدي بمبلغ 46 مليار سنتيم.

المطلب الثاني: الدعم التقني

الدعم التقني هو الدعم الذي يتم التكفل فيه بتوجيه الفلاح وإرشاده تقنيا وفنيا من خلال مجموعة برامج إرشادية هادفة بدرجة أولى إلى فتح أفق جديدة في ذهنية الفلاح وتوسيع مجالات اختياراته الفلاحية وتمكينه من تحقيق الاستثمار الملائم له ووفق المعايير الفنية العالمية مما يزيد الإنتاج كما ونوعا بما ينعكس على التنمية المحلية والقومية بالإيجاب، وكذلك مجموعة الإرشادات[1]:

1. الإرشاد الفلاحي: وهو نقل معلومات إلى الفلاح عبر عدة وسائل إرشادية

- تنظيم أيام تحسيسية.
- زيارات ميدانية للفلاحين وتوجيههم.
- إقامة أيام تطبيقية فلاحية موجهة للفلاحين والمستثمرين الجدد.
- تنظيم ملتقيات فلاحية لمواكبة وعصرنة القطاع وإعطاء الفلاح أفكار جديدة.
- الإرشاد الجواري عن طريق مجموعة من النشاطات التي تقام في حدود الولاية على مستوى البلدية التابع لها الفلاح.
- الإرشاد الجماهيري ويتم عبر برامج الإذاعة والتلفزة والتظاهرات الفلاحية حيث يتم بث برنامج وومضات إشهارية كل صباح عبر أثير إذاعة سوف بالإضافة إلى برنامج أسبوعي تحت مسمى الرمال الخضراء على نفس الأثير يوم الثلاثاء من كل أسبوع.

2. مراقبة الصحة النباتية: حيث يتم تشكيل لجان لمراقبة ومتابعة النباتات وتوجيه الفلاح في حالة وجود أي خلل في المساحات المزروعة قصد تمكينه من تفادي الأمراض والآفات والوصول بالمنتوج لأعلى سقف ممكن وبالتالي تحقيق كل مساحة فلاحية للمنتوج المرجو الوصول إليه بالإضافة إلى مراقبة المنتوجات الفلاحية أثناء البيع أو التصدير.

- حملات مكافحة حفار أوراق الطماطم والقوارض.
- مراقبة المنتوجات الفلاحية الموجهة للتصدير.
- حملات مختلفة لمكافحة أمراض المنتوجات كحملة مكافحة آفات التمور (كالبوفروة، السوسة)، حيث تم تسجيل معالجة مليون و200ألف نخلة.
- إقامة عمليات تحسيسية في المراكز الحدودية ونقاط العبور لمنع الأمراض من الدخول من الدول المجاورة ونشر ملصقات توضيحية.

[1]– أهاني فاروق، مرجع سبق ذكره، ص241–243.

– إنشاء فرق مشتركة بين مديريتي الفلاحة والتجارة لمراقبة المبيدات الفلاحية عند البائعين المعتمدين ومراقبة البذور.

وضمن الزيارات الرسمية للسلطات المركزية استفادت ولاية الوادي من:

– زيارة معالي وزير الداخلية والتهيئة العمرانية يومي 01–02 من شهر جانفي 2017 واستفادة القطاع الفلاحي بغلاف مالي قدره 500000000.00دج.

– حضور وفد من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري لتقييم محصول البطاطس بالولاية أيام 28–29–30–31 من شهر جانفي 2017.

– حضور وفد من المديرية العامة للغابات ومفتش من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري وأجنبيين وذلك من أجل إحياء اليوم العالمي للمناطق الرطبة وذلك يومي 01–02 فيفري 2017.

– زيارة معالي الوزير الأول لولاية الوادي يوم2017/04/01 واستفادة القطاع الفلاحي بغلاف مالي قدره 2000000000.00دج.

– زيارة تفقدية للقطاع الفلاحي للولاية لمعالي وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري يومي 06–2017/10/07.

– زيارة وفد الإتحاد الأوروبي في مجال دعم وتنويع مصادر الدخل بما فيها تربية المائيات بتاريخ 08–2018/05/10.

3. مراقبة الصحة الحيوانية:

يقع على عاتق الدولة إنشاء لجان بيطرية متخصصة هدفها الأساسي مراقبة ومعالجة المنتوج الغذائي قصد حماية المستهلك من جهة والحفاظ على الصحة الحيوانية والمنتوج من جهة حيث تم القيام بالإجراءات التالية:

– الإشراف على تربية الدواجن.

– القيام بعمليات التلقيح المستمرة والدورية.

– الإشراف على الملابن.

– مراقبة اللحوم البيضاء والحمراء.

– القيام بنشاطات رقابة بشراكة مع مديرية الصحة ومديرية التجارة لمراقبة تدفق الإنتاج في الأسواق وإحصاء المنتوج والتأكد من سلامته على المستهلك.

المبحث الثالث: آثر الدعم الحكومي على تطور الفلاحة الصحراوية بولاية الوادي

للتعرف على أثر الدعم الحكومي على تطور الفلاحة الصحراوية في ولاية الوادي، سنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة المساحات الفلاحية و اليد العاملة وكذا تطور الإنتاج الفلاحي في المنطقة.

المطلب الأول: تطور المساحات الفلاحية واليد العاملة

من خلال هذا المطلب سنقوم بإجراء دراسة على المساحة الفلاحية لولاية الوادي ومعرفة مدى مساهمة الفلاحة في توظيف اليد العاملة.

الفرع الأول: تطور المساحات الفلاحية

تعتبر الأراضي الصالحة للفلاحة من أهم الموارد الطبيعية التي تقوم عليها الفلاحة وفيما يلي جدول يوضح تطور الأراضي الصالحة للفلاحة في الوادي.

جدول رقم (07) تطور المساحة الفلاحية لولاية الوادي (2009-2018)

المساحة(هكتار) السنة	مجموع الأراضي المستعملة في الفلاحة SAT	أراضي غير منتجة للمستثمرات الفلاحية	أراضي المراعي	المساحة الفلاحية المستغلة SAU	الحبوب	المحاصيل العلفية	المحاصيل الصناعية	المحاصيل الحقلية	الأشجار المثمرة	النخيل	أراضي في الراحة
2009	1591869	91529	1444181	56159	3552	1536	1769	9515	38884	35447	900
2010	1591869	84968	1444181	62720	4705	1154	1790	15025	39246	35700	800
2011	1591869	79796	1444181	67892	4000	1068	2045	19295	39441	35895	2043
2012	1591869	75888	1444181	71800	4731	847	1612	20749	39737	36191	4124
2013	1591869	71278	1444181	76410	4084	644	1994	28515	39863	36317	1310
2014	1591869	67688	1444181	80000	5236	1110	2005	29280	39859	36335	2500
2015	1600000	65819	1444181	90000	8000	1225	2180	30129	40296	36680	8170
2016	1719600	214600	1410000	95000	8000	1857	3350	34000	41147	37070	6566
2017	1768900	258900	1410000	100000	10000	1470	4030	35377	41123	37440	8000
2018	1768900	255900	1410000	103000	8910	1654	5050	38753	41433	37750	7200

المصدر: زهير صيفي، "**واقع وآفاق القطاع الفلاحي في الجزائر(دراسة حالة واد سوف في الصحراء المنخفضة الجزائرية**"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد08، العدد02، الجزائر، 2021، ص433.

الشكل 06: مجموع الأراضي المستعمل في الفلاحة SAT

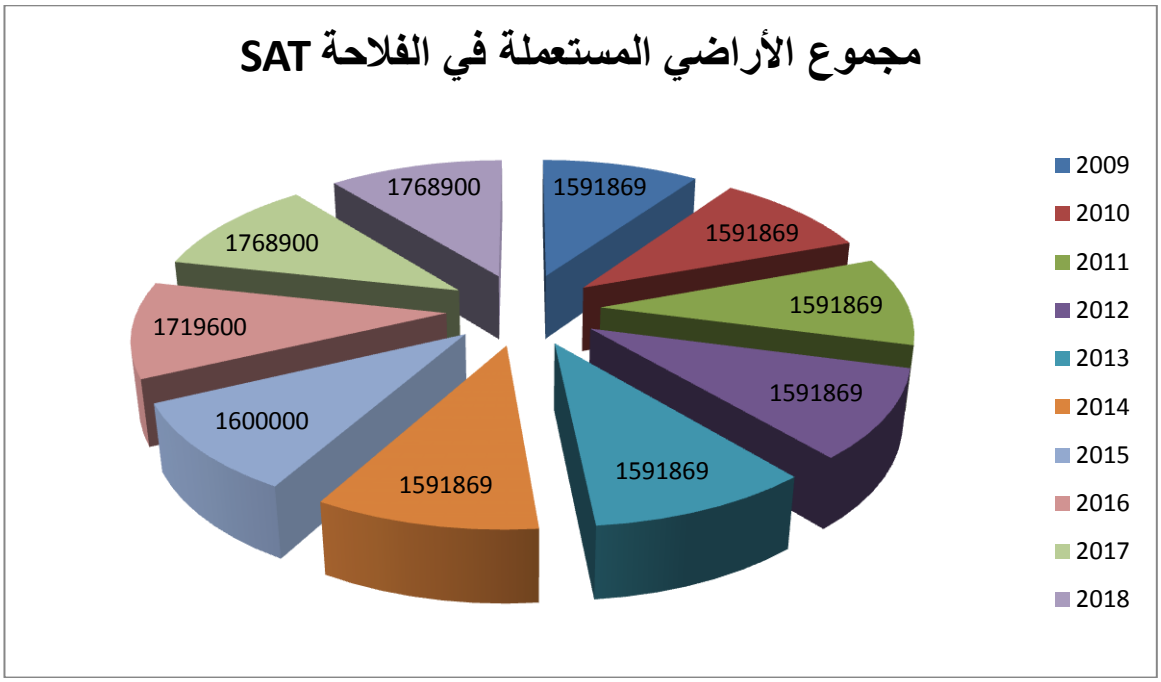

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم07.

الشكل07: المساحة الفلاحية المستغلةSAU

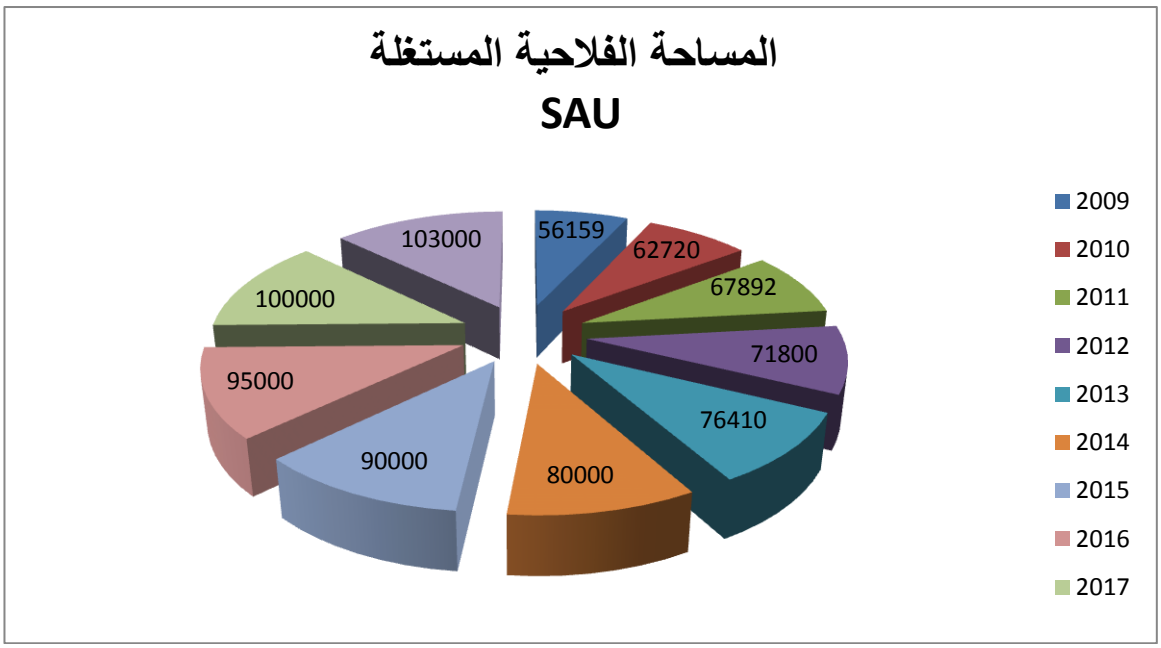

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(07)

SAT: المساحة الفلاحية الكلية.

SAU: المساحة الفلاحية المستغلة.

تشير معطيات الجدول رقم(07) إلى تطور المساحة الفلاحية الكلية SAT التي تتوزع إلى أراضي غير منتجة للمستثمرات الفلاحية والمساحة الفلاحية المستغلة، والملاحظ أن المساحة الفلاحية الكلية لمتشهد أي تغير وبقيت ثابتة خلال الفترة من2009 إلى 2014 بقيمة 1591869هكتار، أما باقي السنوات فقد عرفت زيادة مستمرة لتبلغ ذروتها سنة 2018 بقيمة 1768900هكتار، في حين أن الأراضي الغير منتجة

للمستثمرات الفلاحية بقيت في انخفاض متواصل بداية من سنة2009 حيث بلغت 91529هكتار وصولا إلى 65819هكتار سنة2015، ثم ارتفعت سنة 2016 إلى غاية 2017 لتسجل أعلى قيمة ب258900هكتار وهي أعلى قيمة سجلتها الأراضي الغير منتجة للمستثمرات الفلاحية خلال الفترة 2009–2018، لتعاود الانخفاض سنة 2018 ب255900هكتار، كل هذا مقارنة مع المساحة الفلاحية المستغلة التي شهدت ارتفاعا مستمرا خلال فترة الدراسة، حيث سجلت في سنة 2018 ضعف المساحة في سنة 2009 من 56159هكتار إلى 103000هكتار، وهذا راجع للعلاقة العكسية بينهما فكلما زادت اليد العاملة في استصلاح الأراضي ارتفعت المساحة المستغلة للفلاحة ونقصت مساحة الأراضي غير المنتجة للمستثمرات الفلاحية، حيث قسمت المساحة الفلاحية المستغلة إلى سبعة أنواع حسب نوعية المحصول، المساحة الفلاحية الخاصة بالحبوب، المحاصيل العلفية، المحاصيل الصناعية، المحاصيل الحقلية، الأشجار المثمرة، النخيل والأراضي في الراحة.

والملاحظ من خلال معطيات الجدول أن المحاصيل الفلاحية الحقلية تحتل المرتبة الأولى بحيث شهدت تطورا معتبرا ففي سنة 2009 قدر إجمالي المساحة ب9515هكتار وفي سنة 2018 قدرت المساحة ب38753هكتار بزيادة قدرها29238هكتار، واحتلت المرتبة الثانية الحبوب من حيث تطور المساحة الفلاحية حيث انتقل إجمالي المساحة المخصصة للمحصول من 3552هكتار إلى 8910هكتار بزيادة 5358هكتار، وفي المرتبة الثالثة مساحة المحاصيل الصناعية حيث تطورت المساحة من 1769هكتار إلى5050هكتار بزيادة قدرها3281هكتار، أما بالنسبة للمساحات الزراعية الأخرى، فقد حدثت زيادة فيها بحسب نوعية كل محصول، وتوسعت هذه المساحات لتلبية الطلب المتزايد على المنتجات الفلاحية، وترجع أسباب هذه الزيادة إلى برامج الاستصلاح الفلاحي التي تم تطبيقها في الولاية وكذلك دعم الدولة لبعض المنتجات.

الفرع الثاني: اليد العاملة

تعتبر الفلاحة النشاط الأساسي لسكان المنطقة وهي كذلك مخزن لليد العاملة لذلك نجد تطورا ملحوظا في السنوات اللاحقة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (08) تطور اليد العاملة في القطاع الفلاحي بالوادي (2009–2018)

السنوات	تعداد اليد العاملة
2009	70.450
2010	80.050
2011	83.150
2012	117.860
2013	122.025
2014	125.085
2015	129.580
2016	128.580
2017	130.800
2018	132.640

المصدر: أهناني فاروق، مرجع سبق ذكره، ص255.

الشكل 08: تطور اليد العاملة في القطاع الفلاحي بالوادي (2009–2018)

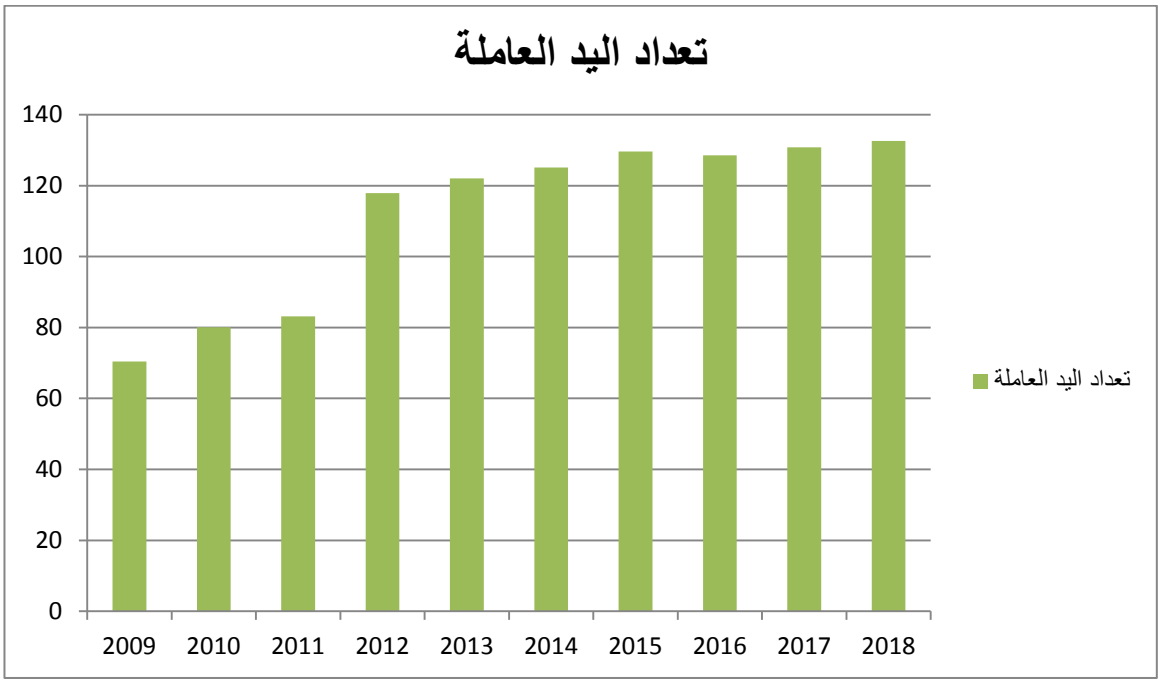

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على :الجدول رقم(08).

يبين الجدول رقم(08) تطور اليد العاملة في القطاع الفلاحي بولاية واد سوف خلال 10 سنوات الأخيرة تقريبا، حيث نلاحظ ارتفاعا مستمرا في تعداد اليد العاملة خلال فترة الدراسة 2009–2018، حيث بلغ سنة 2009 مثلا: 70,450 ليصل بعدها سنة 2018 إلى 132,640، ويعبر تعداد اليد العاملة في أي قطاع اقتصادي على نسبة التشغيل في هذا القطاع والذي يقاس من خلالها نجاح هذا الاستثمار من عدمه. وبالتالي فان ارتفاع مؤشر التشغيل بولاية واد سوف كما وضحه الجدول يفسر بزيادة الاستثمار الفلاحي بالولاية خلال السنوات الأخيرة من خلال مختلف برامج التنمية الفلاحية التي شهدتها الولاية وهذا ما أدى إلى نجاح إنشاء المحيطات الفلاحية المتنوعة ونجاح المحاصيل الفلاحية بها.

المطلب الثاني: تطور الإنتاج الفلاحي بولاية الوادي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي

إن تطور الإنتاج الفلاحي مرهون بمدى تقديم المنطقة من منتجات سواء النباتية أو الحيوانية التي بدورها تعمل على تحسين المستوى المعيشي للسكان.

الفرع الأول: تطور الإنتاج الفلاحي بولاية الوادي

عرفت الفلاحة في ولاية الوادي تطورا ملحوظا من حيث منتجاتها خلال السنوات الأخيرة ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول والأشكال التالية:

الجدول رقم(09): تطور الإنتاج الفلاحي في ولاية الوادي خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة: قنطار

السنوات	الحبوب	البطاطا	الطماطم	التمور	الفول السوداني	التبغ	الأعلاف	اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء
2000	34280	131380	22730	1074687	10710	14810	166416	41307	1799
2001	53360	210060	35860	1275000	10810	15214	196350	58324	2091
2003	63380	360580	50590	1236190	11420	15130	196446	66024	2249
2005	98843	1550704	37400	1395000	5840	17545	203321	79160	6356
2007	79148	1791893	49817	1503457	6647	19774	301343	91067	2437
2009	140199	3588962	48124	1541290	7212	28107	323940	96549	6444
2010	98258	6206320	66975	1674950	7332	28290	317090	100268	3225
2011	112351	7221700	121933	1908420	8916	32996	311684	103865	6314
2012	121203	11176000	186127	2022870	6580	32315	334292	105624	5759
2013	215203	11725000	543000	2137520	7340	32890	262530	109940	15438
2014	317220	10890000	611000	2312000	14250	33000	286000	123000	20000
2015	488000	10890000	1023000	2474000	15860	35640	331500	127655	21573
2016	528800	11180000	1785000	2533100	15400	40320	479020	148780	38815
2017	570000	11530000	2170000	2624400	83000	42870	391200	149000	54700
2018	302880	11360000	2163100	2731200	97470	43440	406800	152600	63188
2019	302440	12140000	2398000	2752100	104805	43965	493334	159000	64890

المصدر:حمزة بالي، زوبيدة محسن، أحمد تي، مرجع سبق ذكره، ص839.

الشكل 09: تطور الإنتاج الفلاحي في ولاية الوادي خلال الفترة (2000–2019)

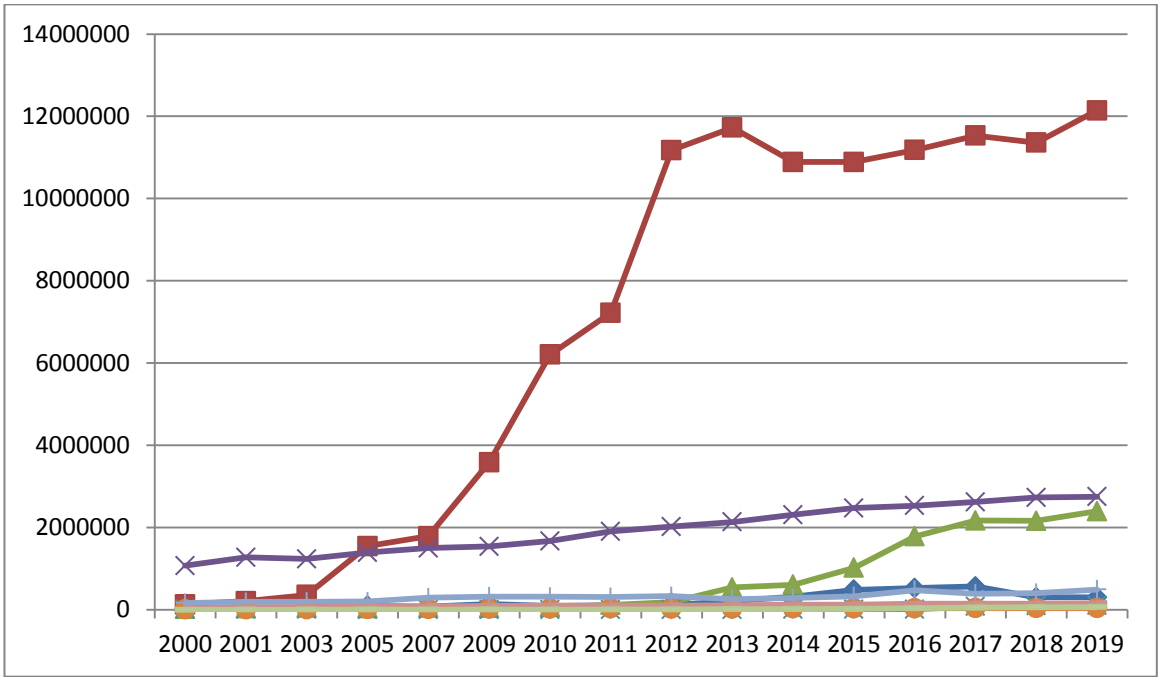

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد: على الجدول رقم(09)

يعد مؤشر الإنتاج الفلاحي بنوعيه النباتي والحيواني من المؤشرات الدالة على تطوير القطاع الفلاحي، حيث يشمل الإنتاج النباتي المحاصيل التالية: القمح بنوعيه الصلب واللين، الشعير، البطاطس، الطماطم، البقول الجافة، الخضروات، الفول السوداني والتبغ، أما الإنتاج الحيواني فيشمل: اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء ...وغيرها.

تشير معطيات الجدول رقم(09): إلى تطور الإنتاج الفلاحي خلال الفترة(2000–2019) في ولاية الوادي.

1– إنتاج الحبوب: حيث نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تذبذبا في كمية الإنتاج ابتداءا من سنة2000 إلى غاية 2010، وتعد سنة 2000أقل كمية مسجلة طيلة الفترة المدروسة إذ بلغت 34280قنطار، ويسجل الإنتاج أرقام متزايدة انتقلت إلى98843 قنطار سنة 2005 في حين عرفت انخفاضا سنة 2007 لتصل 79148 قنطار، ثم عرفت كمية الإنتاج بعد ذلك انتعاشا متواصلا انطلاقا من سنة 2010 لتصل إلى أعلى مستوياته سنة 2017 بقيمة 570000 قنطار، لتعاود الانخفاض سنتي 2018و 2019 بنسبة ضعيفة، كل هذا التطور في كمية الإنتاج خاصة خلال السنوات الأخيرة راجع للمجهودات المبذولة من طرف الدولة والفلاحين من خلال البرامج الفلاحية المقدمة للولاية.

2– إنتاج الخضراوات: تضم شعبة الخضراوات العديد من المحاصيل منها: الطماطم، البطاطا، الجزر، البصل....وغيرها.

ومن خلال معطيات الجدول قمنا بتحليل محصولين هما "البطاطا والطماطم"، والملاحظ أن منتوج البطاطا عرف تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة، إلا أن كمية الإنتاج عرفت تراجعا طفيف سنتي 2014

و2015 ب10890000 قنطار، في حين قدرت أقصى قيمة إنتاج لها سنة 2019 لتصل 12140000 قنطار بمعدل نمو قدر بـــ 91% مقارنة بسنة2000، وهذا راجع لتوسيع الأراضي الفلاحية المنتجة "للبطاطا" مع اكتساب الفلاحين الخبرة في هذا المجال بمساعدة تقنيين في الفلاحة على مستوى الولاية وخارجها.

كما تعرف الولاية تجربة حديثة ومتطور في إنتاج الطماطم ومن خلال الجدول تبين أن منتوج الطماطم عرف زيادة معتبرة خلال السنوات المدروسة، جعلت منها تحتل مكانة متقدمة في إنتاج الطماطم حيث بلغت 2398000 قنطار سنة 2019 بمعدل نمو قدر بـــ 104% وهذا مقارنة بسنة 2000، هذه الزيادة المعتبرة بفضل جهد الفلاحين على تنويع وتطوير المحاصيل ووفرة الأراضي الفلاحية.

3- إنتاج التمور: تعد ولاية الوادي من بين الولايات الصحراوية الرائدة في إنتاج مختلف أنواع التمور وتأتي في مقدمتها الغرس ودقلة نور.

ومن خلال الجدول تبين لنا أن إنتاج التمور في ولاية الوادي عرف نمو سريعا ومتواصلا خلال سنوات الدراسة حيث أنتج حوالي 1002752 قنطار سنة 2019 مقارنة بحجم الإنتاج سنة 2000 حيث زاد بمعدل نمو قدر بـــ 2%، مما يترجم ذلك بمدى حرص الفلاحين والدولة للحفاظ وتطوير النخيل المسقي بالولاية.

4-إنتاج الفول السوداني والتبغ: تعد محاصيل الفول السوداني والتبغ من المحاصيل الصناعية الرائدة على مستوى ولاية الوادي، و من خلال الجدول نلاحظ أن إنتاج الفول السوداني يعرف تذبذبا خلال سنوات الدراسة إذ عرف أقل كمية منتجة بحوالي 5840 قنطار سنة 2005 بعدما كانت الكمية المنتجة 11420 قنطار سنة 2003، بمعدل انخفاض 96% ليصل 8916 قنطار سنة 2011.

وسجلت السنوات الأخيرة استقرارا في الكمية المنتجة للفول السوداني ليصل إلى 104805 قنطار سنة 2019، أما بالنسبة للتبغ فعرفت الكمية المنتجة تزايدا معتبرا خلال الفترة(2000-2009) إذ قدرت ب28107 قنطار في نهاية المرحلة لتشهد السنوات الثلاثة الأخيرة تزايدا مستمرا لتصل إلى 43965 قنطار سنة 2019 والتي تمثل اكبر كمية منتجة خلال فترة الدراسة.

5- الإنتاج الحيواني: تضم الثروة الحيوانية في الولاية: الأغنام، الماعز، الأبقار والدواجن، والذي يشكل جزء مهم من الإنتاج الفلاحي، سواءا من حيث مساهمته في الناتج المحلي الفلاحي، أو من حيث مساهمته في تغطيته الاحتياجات الاستهلاكية للسكان.

وبالاعتماد على معطيات الجدول نلاحظ أن ولاية الوادي شهدت تطورا ملحوظا في إنتاج اللحوم الحمراء التي عرفت تزايد كبيرا خاصة خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغ حوالي 105624قنطار سنة 2012، ثم ارتفع سنة 2019 ليصل إلى 159000قنطار.

أما اللحوم البيضاء من جهة أخرى فقد لاحظنا أن كمية الإنتاج متذبذبة خلال الفترة(2000-2013) حيث وصلت الكمية المنتجة إلى6356 قنطار سنة 2005 ليعرف بعدها تراجع الكمية المنتجة إلى 2437 قنطار سنة2007، ثم شهد زيادة سنة 2011 بقيمة 6314 قنطار للتراجع خلال سنة 2012 لتصل 5759. وبداية من 2013 عرف إنتاج اللحوم البيضاء تطورا ملحوظا ليصل إلى 64890 قنطار سنة 2019.

ويعود هذا التحسن في كمية اللحوم البيضاء والحمراء، إلى الإجراءات المتخذة من طرف المربيين لحرصهم على رفع الإنتاج من خلال التركيز على علف الماشية المحسنة، وكذا دعم الحكومة وتشجيعها للقطاع الخاص على الاستثمار.

الفرع الثاني: مساهمة الإنتاج الفلاحي بولاية الوادي في الناتج المحلي الإجمالي

لقد سمح تطور الإنتاج الفلاحي النباتي والحيواني خلال سنوات الدراسة بتحقيق نتائج إيجابية من حيث القيمة والكمية.

أي أن ارتفاع الإنتاج الفلاحي من حيث القيمة والكمية يعتبر مؤشرا جيدا على القطاع الفلاحي المحلي، لكن يبقى التساؤل قائما حول مدى مساهمة الولاية في تغطية الاحتياجات الوطنية من هذه المحاصيل الفلاحية الغذائية، وبالتالي إمكانية مساهمة الولاية في الأمن الغذائي الوطني واستدامته، حيث إن قيمة الإنتاج الفلاحي قدرت بحوالي 212مليار دج للموسم 2018/2017، أما في الموسم 2013/2012 فقدر بحوالي 132مليار دج أي بنسبة تطور تقدر بحوالي 60%، وتحتل المرتبة الأولى وطنيا.

عرف القطاع الفلاحي ازدهارا ملحوظا خلال السنوات الثلاث الأخيرة ولمعرفة دور مساهمة ولاية الوادي في الإنتاج الفلاحي الوطني بشكل أدق، سيتم تحليل الإنتاج الفلاحي في الولاية بين مواسم مختلفة لأهم المحاصيل الفلاحية الإستراتجية وترتيب مستوى الإنتاج وطنيا كما هو موضح في الجدول:

الجدول رقم(10): تطوير المحاصيل الفلاحية خلال المواسم بولاية الوادي وتصنيفها وطنيا

المحاصيل	2013/2012	2016/2015	2018/2017	2019/2018	تصنيف
المحاصيل الحقلية	13.3مليون قنطار	15.2مليون قنطار	16.2مليون قنطار	17.4مليون قنطار	الأولى وطنيا
التمور	2.1مليون قنطار	2.53مليون قنطار	2.73مليون قنطار	2.75مليون قنطار	الثانية وطنيا
البطاطا	10.8مليون قنطار	11.8مليون قنطار	11.36مليون قنطار	12.14مليون قنطار	الأولى وطنيا
الطماطم	543ألف قنطار	1.78مليون قنطار	2.16مليون قنطار	2.39مليون قنطار	الخامسة وطنيا
الفول السوداني والتبغ	40ألف قنطار	91ألف قنطار	140ألف قنطار	148ألف قنطار	الأولى وطنيا
الحبوب	216ألف قنطار	529ألف قنطار	302ألف قنطار	302ألف قنطار	–
اللحوم الحمراء	109.9ألف قنطار	148.8ألف قنطار	152.6ألف قنطار	159ألف قنطار	–
اللحوم البيضاء	15.4ألف قنطار	38.8ألف قنطار	63.1ألف قنطار	67.8ألف قنطار	–

المصدر:حمزة بالي، زوبيدة محسن، أحمد تي، مرجع سبق ذكره، ص839.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن ولاية الوادي تساهم بنسبة كبيرة في الإنتاج الفلاحي الوطني وهذا بسبب القدرات الفلاحية التي تتصف بها الولاية.

إذ نلاحظ أن المحاصيل الحقلية تساهم بقيمة إنتاج قدرت ب17.4 مليون قنطار مقارنة مع المحاصيل الأخرى حيث تحتل المرتبة الأولى وطنيا، ثم يليها محصول البطاطس بإنتاج قدر ب12.18 مليون قنطار على مستوى الولاية، هي أيضا تحتل المرتبة الأولى وطنيا في حين وصل إنتاج التمور إلى 2.75 مليون قنطار موسم 2019/2018 في الولاية ويحتل المرتبة الأولى وطنيا.

ثم يليه إنتاج الطماطم بقيمة 2.39 مليون قنطار في الولاية، تليها الحبوب التي قدرت قيمتها ب302ألف قنطار، أما اللحوم الحمراء فقدر إنتاجها ب 159ألف قنطار، وبلغ إنتاج المحاصيل الصناعية (الفول السوداني والتبغ) 148ألف قنطار الذي يحتل المرتبة الأولى وطنيا، في حين وصل إنتاج اللحوم البيضاء إلى 64.8ألف قنطار موسم 2019/2018.

وما نستنتجه أن ولاية الوادي تلعب دورا كبيرا في تحقيق الاكتفاء الذاتي على المستوى الوطني، الذي يبقى رهانا كبيرا بالنسبة للجزائر للتقليص من حجم الواردات الغذائية، ويجب الاعتراف بالنجاحات التي حققتها الولاية حتى الآن على هذا المستوى. ومع ذلك فإن هناك مساحة للتحسين بالنظر إلى المؤهلات الفلاحية الكثيرة والإمكانات الطبيعية المتاحة(مثل الأراضي والمياه الجوفية) في هذه المنطقة، إذ تم تطبيق سياسات أفضل واتخذت إجراءات لدعم الفلاحين، الأمر الذي يؤهل ولاية الوادي لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

المطلب الثالث: مساهمة الفلاحة الصحراوية في تطوير الاقتصاد الوطني بالجزائر

لقد لعبت الفلاحة الصحراوية دورا هاما في تطوير الاقتصاد الجزائري،وهذا من خلال مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي وتوظيف اليد العاملة للقضاء على البطالة .

1- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي:

بحيث يمكن حصر مفهوم الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي على أنه قدرة المجتمع على توفير الغذاء وسد حاجات المجتمع.

الشكل رقم (11): نسبة الاكتفاء الذاتي لمحصول الحبوب خلال الفترة(2016-2018)

(طن)

السنوات	الإنتاج	الصادرات (بالآلف)	الواردات (بالآلف)	المتاح للاستهلاك	الاكتفاء الذاتي
2016	52880	4.6	13331.6	13855.8	%3.81
2017	57000	0.5	12892.7	13462.2	%4.23
2018	30288	1.2	16734.6	17036.28	%1.77

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على :

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، مجلد39.
- الجدول رقم 09.

نلاحظ من خلال قراءتنا لمضمون الجدول أعلاه، أن الاكتفاء الذاتي من محصول الحبوب في ولاية الوادي لم يتجاوز نسبة 4.23%، وهي نسبة ضعيفة جدا لا تعبر عن الأمن الغذائي لهذا المحصول كون الجزائر تعتمد بشكل كبير على استيراد الحبوب لتلبية احتياجاتها الغذائية، مما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات ويجعلها عرضة للتقلبات الاقتصادية وأزمات الأسعار، كذلك يتسم حجم الإنتاج الفلاحي بعدم الاستقرار والتقارب بين مختلف المحاصيل، مما يجعل الحفاظ على الأمن الغذائي ضروريا لتجنب تفاقم الفجوة الغذائية، لذلك يجب العمل على تطوير الفلاحة الصحراوية وتحسين الإنتاجية والاستدامة لتحقيق الأمن الغذائي والتخفيف من الاعتماد الكبير على الاستيراد.

الشكل رقم (12) : نسبة الاكتفاء الذاتي من محصول البطاطا خلال الفترة (2016–2018)(طن)

السنوات	الإنتاج	الصادرات (بالآلف)	الواردات (بالآلف)	المتاح للاستهلاك	الاكتفاء الذاتي
2016	1118000	2.6	87.2	11264.6	%99.24
2017	1153000	0.8	141.7	11670.9	%98.79
2018	1136000	0.8	110.4	11469.6	%99.04

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، مجلد39.
- الجدول رقم 09.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (13): أن منتوج البطاطا في ولاية الوادي حقق اكتفاءا ذاتيا بنسبة مرتفعة وصلت إلى 99.24%، وهذا راجع للاهتمام الكبير من قبل الفلاحين بمحاصيل الخضروات وتحسين المساحات الفلاحية المخصصة لذلك، وتعتبر هذه الزيادة في نسبة الاكتفاء الذاتي تحسنا هاما لقطاع الفلاحة حيث أنها تقلل من الاعتماد على المستوردات الفلاحية من الخارج وتحسن سيولة العملة في الاقتصاد الوطني، وبشكل عام فإن تحسين الأداء في محصول البطاطا يدعم الاستثمار ويعزز نمو الاقتصاد المحلي.

2– مساهمة الفلاحة الصحراوية في سياسة التشغيل:

تشكل مسألة التشغيل في الوقت الحالي مصدر اهتمام كبير خاصة مع زيادة نسبة البطالة وانتشار الآثار السلبية التي ترتبط مع هذه الظاهرة، وتعد السياسات الاقتصادية وخاصة في الجزائر هي الأداة الأساسية للتغلب على هذه المشكلة، ويتطلب ذلك التركيز على القطاعات الحيوية والإستراتيجية التي تساهم في الحد من مشكل البطالة وتعزيز فرص العمل، والفلاحة الصحراوية بوجه الخصوص تساهم بشكل فعال في تطوير الاقتصاد الوطني من خلال توفيرها لفرص العمل، و تتضمن هذه الأخيرة عدة جوانب نذكر منها:

– توفير فرص العمل: يعتمد الاقتصاد الصحراوي بشكل كبير على الفلاحة، حيث يزرع الفلاحون المحاصيل الفلاحية التي تحتاج إلى العمل اليدوي، وبالتالي توفر الفلاحة فرص عمل للعمالة المحلية.

– تطوير مهارات العمالة: يتطلب العمل في الفلاحة مهارات معينة، مثل القدرة على العمل الجاد والصبر والمرونة في التعامل مع الظروف الصعبة، وهذا يساعد في تطوير اليد العاملة وزيادة فرص العمل في المستقبل.

– زيادة الإنتاجية: تعد الفلاحة مصدرا رئيسيا للإنتاج الفلاحي في المناطق الصحراوية، من خلال تطوير تقنيات الفلاحة وتحسين جودة المنتجات وبالتالي زيادة في الإنتاجية حيث يتم توفير فرص عمل أكثر وتحسين مستوى دخل الفلاحين.

– تحسين الاقتصاد المحلي: يؤدي توفير فرص العمل في الفلاحة الصحراوية إلى زيادة الإنتاج المحلي وتحسين المستوى المعيشي لسكان المنطقة.

وبالتالي يمكن القول أن الفلاحة الصحراوية تساهم بشكل في امتصاص نسبة البطالة في الجزائر مقارنة مع القطاعات الأخرى.

3– مساهمة الفلاحة الصحراوية في الإنتاج الحيواني الوطني:

إن الفلاحة الصحراوية الحيوانية تساهم في الإنتاج الوطني حيث تأتي على رأس هذه المساهمة تربية الإبل نظرا للمناخ الصحراوي الذي يلائم هذه السلالة، غير أن هذه المساهمة تراجعت سنة 2012 وقدرت ب 93.14% وتساهم الولايات الصحراوية كذلك بسلالة الأغنام التي قدرت نسبتها سنة 2012 بـ 17.59%، والماعز التي قدرت نسبتها خلال نفس السنة ب 36.46%حيث عرفت تراجعا مقارنة بالفترة 2006–2009، كما تساهم الفلاحة الصحراوية الحيوانية بسلالة الخيول التي ارتفعت نسبتها في الفترة 2011–2012 وقدرت بـ 14.09%، أما فيما يخص الأبقار فنلاحظ أن الولايات الصحراوية لا تساهم بنسبة كبيرة مقارنة بباقي السلالات نظرا لعدم ملائمة المناخ الصحراوي لهذه السلالة، حيث قدرت نسبة مساهمتها بهذه الأخيرة سنة 2012 ب1.85% وبالتالي تراجعت مقارنة بالسنوات الماضية[1].

4– مساهمة الفلاحة الصحراوية في الإنتاج النباتي الوطني:

إن الفلاحة الصحراوية تساهم في الإنتاج الوطني، وتأتي على رأس هذه المساهمة التمور بطبيعة الحال حيث قدرت نسبة مساهمتها بـ 98.57% في الفترة 2010–2012، كما تساهم الفلاحة الصحراوية كذلك بالمنتجات التي تحققها الفلاحة البلاستيكية والمتمثلة في مجموعة من الخضر، حيث عرفت مساهمة الولايات الصحراوية بهذه المنتجات ارتفاعا متسلسلا وصل إلى 47.80% في الفترة 2010–2012، وتجدر الإشارة إلى أن ولاية بسكرة لوحدها قد ساهمت في هذه الفترة بـ 43.30% وهي نسبة مهمة في الإنتاج الوطني، وبالتالي تقدر نسبة مساهمة باقي الولايات الصحراوية بـ 4.50%، وعليه يمكن القول أن ولاية بسكرة لها تأثير كبير على الإنتاج الوطني من حيث الفلاحة البلاستيكية، وقد عرفت نسبة الخضر المحققة من خلال الفلاحة الحقلية التي تساهم بها الفلاحة الصحراوية كذلك ارتفاعا، حيث ارتفعت هذه النسبة إلى 17.95% في الفترة 2010–2012، تعد هذه النسبة مهمة خاصة وأن هناك إمكانيات لتطويرها وتوسيعها

[1]– فوزية موري، عيسى بن ناصر، مرجع سبق ذكره، ص465–466.

مما يساعد على تحسين وزيادة الإنتاج الوطني من حيث الخضر، كما تساهم الفلاحة الصحراوية في الإنتاج الوطني بالحبوب الشتوية والصيفية، التين، الفواكه ذات النواة والحبيبات، الكروم، الزيتون، وبقدر ضئيل من الحمضيات من المتوقع أن ترتفع نظرا لارتفاع الإنتاج في السنوات الأخيرة خاصة في –ولاية غرداية– والبقول، وعليه يمكن القول أن الفلاحة الصحراوية تساهم في الإنتاج الوطني ولو بقدر ضئيل، ومن الممكن أن تطور وترفع هذه المساهمة بشكل أكبر إذا ما تم اتخاذ الإجراءات وتوفير الإمكانيات التي من شأنها رفع مستوى الفلاحة وتحدي العراقيل التي تحول دون تطورها[1].

[1]– فوزية موري، عيسى بن ناصر، مرجع سبق ذكره، ص466.

خلاصة الفصل الثاني:

تناولنا في هذا الفصل دراسة تحليلية لأثر الدعم الحكومي على تطور الفلاحة بولاية الوادي خلال الفترة 2000–2020، وقمنا بعرض وتحليل النتائج المتحصل عليها انطلاقا من مجوعة من الأشكال والجداول وذلك من خلال ثلاث مباحث المبحث الأول بعنوان: واقع الفلاحة الصحراوية بولاية الوادي والمبحث الثاني بعنوان: طرق الدعم الحكومي الموجهة للفلاحة الصحراوية بولاية الوادي والمبحث الثالث: آثار الدعم الحكومي على تطور الفلاحة الصحراوية بولاية الوادي والتي بدورها قسمت إلى مطالب ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن الفلاحة الصحراوية تساهم بجزء كبير في الاقتصاد الوطني، إلا أنها لازالت تعاني من مشاكل وصعوبات وجب وضع طرق وإجراءات لمواجهتها.

الخاتمة

الخاتمة

يعتبر موضوع الفلاحة من المواضيع الجديدة القديمة، لكن الفلاحة الصحراوية أو الفلاحة في المناطق الجافة والشبه الجافة، هي موضوع بدأ الاهتمام به حديثا؛ لما حققته من نتائج باهرة، تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني، لذا بات من الضروري أن يحظى بدعم حكومي، يمكنه من تحقيق التنمية الفلاحية وترقية إنتاجية الفلاحين.

لذا حاولنا من خلال هذه الدراسة الإلمام بجميع جوانب الفلاحة الصحراوية من تعريف، وكذا واقعها خصائصها ومميزاتها وأهميتها الاقتصادية. كما حاولنا تبيان أهمية الدعم الحكومي المقدم للفلاحة، وكل هذا في الجانب النظري.

أما الجانب التطبيقي فقمنا بدراسة تجربة الفلاحة الصحراوية بولاية الوادي وأهمية الدعم الحكومي المقدم للمستثمرين الفلاحين بالولاية، لترقية منتوجهم وترقية الفلاحة الصحراوية. على اعتبار أن الفلاحة الصحراوية بالوادي حققت نتائج جد إيجابية خلال السنوات الأخيرة. وهو ما يستدعي الاهتمام المتزايد بها، وقد حاولنا أن نبين أثر الدعم الحكومي الموجه للفلاحة الصحراوية بالولاية للنهوض بالقطاع الفلاحي الجزائري.

أولا: اختبار فرضيات الدراسة

في ما يلي سيكون اختبار لصحة الفرضيات على ضوء النتائج الميدانية، وذلك على النحو التالي:

اختبار صحة الفرضية الأولى: من خلال الفصل الأول وجدنا أن الدعم الحكومي الفلاحي هو مساهمة مالية مقدمة من قبل الحكومة مباشرة للفلاحين بغية تحقيق منفعة، وكذا تخفيف الأعباء والحفاظ على أسعار السلع والخدمات الفلاحية، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

اختبار صحة الفرضية الثانية: من خلال الدراسة التطبيقية وجدنا أن الفلاحة في ولاية الوادي نعم شهدت ديناميكية مرتفعة خاصة في السنوات الأخيرة رغم ظروفها الصعبة وهذا بسبب الموارد الطبيعية التي تنعم بها من خلال زيادة الأراضي الاستصلاحية والاستثمارات الفلاحية، زيادة عمليات التنقيب عن استخراج المياه الجوفية وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

اختبار صحة الفرضية الثالثة: من نتائج الإحصائيات التي تناولناها في الدراسة وجدنا أن الحكومة الجزائرية فعلا قدمت دعما ماليا وتقنيا للمستثمرين الفلاحين في ولاية الوادي، من خلال سعيها لتطوير الفلاحة وزيادة الإنتاجية، محققة نتائج إيجابية في بعض المحاصيل الأمر الذي جعلها تحتل مراتب أولى وطنيا. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

اختبار صحة الفرضية الرابعة: من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الإنتاج الفلاحي في ولاية الوادي عرف زيادة في حجم الإنتاج بشقيه الحيواني والنباتي، وهذا راجع للأثر الإيجابي الذي خلفه الدعم الفلاحي في المنطقة. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

ثانيا: نتائج الدراسة

من خلال الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- تتمتع ولاية الوادي خاصة والمناطق الصحراوية في الجزائر عامة، على أراضي قابلة للاستصلاح والإنتاج الفلاحي، فقد قدرت المساحة الكلية القابلة لاستصلاح بولاية الوادي بـ 1768900قنطار سنة 2018 وهو ما يؤهلها أن ترتقي بالقطاع الفلاحي الوطني.

2- تزخر المناطق الصحراوية بالمياه الجوفية، وولاية الوادي خاصة، وهو أيضا عامل مهم لتطوير الفلاحة بالولاية، إذ تتراوح المياه الجوفية في المناطق الشبه جافة بين حوالي 24000مليار م^{3}و 60000 مليار م^3.

3- استطاعت ولاية الوادي أن تحقق إنتاجا فلاحيا مهما واحتلت المراتب الأولى في الإنتاج خاصة إنتاج الخضراوات مثل: البطاطا التي قدرت خلال السنوات الأخيرة ب12140000 قنطار.

4- للدعم الحكومي المقدم للنشاط الفلاحي بولاية الوادي، أثر كبير في زيادة المساحة الفلاحية المستصلحة حيث انتقلت سنة 2009 من 56159قنطار إلى 103000.سنة2018، كما أن أثر الدعم الحكومي يظهر جليا في تطور الحجم الإنتاج وتعدد أنواع المحاصيل. بالرغم من المناخ الجاف السائد بالولاية.

5- رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة لترقية الفلاحة بولاية الوادي، إلا أنها لا تزال غير كافية لاستغلال الموارد الطبيعية التي تزخر بها الولاية (استصلاح الأراضي، استخراج المياه الجوفية للسقي)، وهو ما يتطلب مواصلة الدعم الحكومي للفلاحة بالمناطق الجافة وشبة الجافة، بالقدر الكافي حتى تحقق أهداف القطاع الفلاحي الوطني (الاكتفاء الذاتي، الأمن الغذائي، المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك تنويع الاقتصاد).

ثالثا: التوصيات

من أهم التوصيات التي يمكن إدراجها في ما يلي:

1- ضرورة البحث عن المحاصيل الصحراوية المناسبة للفلاحة والعمل على تطوير وتحسين كمية ونوعية المحاصيل المنتجة.

2- ضرورة تشجيع برامج التدريب والتثقيف الفلاحي للعاملين والفلاحين في القطاع من خلال إنشاء معاهد للتكوين بالولايات الفلاحية والعمل على تنشيط دورها في الميدان.

3- ضرورة تحسين البنية التحتية للفلاحة من خلال توفير مصادر المياه والكهرباء والمساعدة على تخصيص الأراضي الصالحة للفلاحة في المناطق الصحراوية.

4- ضرورة تقديم الإعفاءات الضريبية للفلاحين والشركات المنتجة للمحاصيل الصحراوية لتشجيع المزيد من الاستثمار في هذا القطاع.

5- ضرورة تشجيع البحث العلمي في مجال الفلاحة الصحراوية لتطوير التقنيات والأسباب لزيادة الإنتاجية وجودة المحاصيل.

6- ضرورة قيام الدولة بتحفيز الفلاحين من خلال تقديم مبالغ مالية لأحسن منتوج فلاحي.

7- ضرورة المراقبة التقنية والإدارية للفلاحين وخاصة المستفيدين من الدعم الفلاحي.

رابعا: آفاق الدراسة

حاولنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع والإلمام بجميع الجوانب التي رأيناها مهمة، يمكن التوسع أكثر في هذه الدراسة من عدة جوانب، لهذا نقترح مجموعة من المواضيع تتمثل في مايلي.

- ✓ مساهمة البحث العلمي في تطوير الفلاحة الصحراوية.
- ✓ واقع الفلاحة الصحراوية في الجزائر وإمكانياتها في تحقيق التنمية المستدامة.
- ✓ الفلاحة الصحراوية بديل اقتصادي لقطاع المحروقات.
- ✓ دور الفلاحة الصحراوية في معالجة مشكل البطالة وخلق فرص العمل في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

- **الكتب:**

1. إسماعيل العربي، "**الصحراء الكبرى وشواطئها**"، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1983.

2. جواد سعد عارف، "**الاقتصاد الزراعي**"، الطبعة1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

3. جواد سعد عارف، "**التخطيط والتنمية الزراعية**"، الطبعة1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

4. علماء الحملة الفرنسية، "**وصف مصر الزراعة- الصناعات والحرف والتجارة**"، الجزء الأول، ترجمة زهير الشايب، دون دار الطبع والنشر،القاهرة، دون سنة نشر.

5. فؤاد بن غضبان، "**التنمية المحلية ممارسات وفاعلون**"، الطبعة01، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

6. محمد خميس الزوك، "**الجغرافيا الزراعية**"، الطبعة1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

- **الرسائل والأطروحات:**

7. آدم عبد الرحمن حسين يحى،" **مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة 2008-2017**"، بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس مرتبة الشرف، غير منشورة، كلية الدراسات الزراعية، جامعة السودان، السودان، 2020.

8. أمال ينون، "**تحليل تكلفة تحلية مياه البحر- دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية**"، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2015-2016.

9. أهناني فاروق، "**سياسات تنمية الزراعة الصحراوية في الجزائر دراسة تقييمية 2000-2019**"، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2019-2020.

10. بن الحبيب طه، "**أثر سياسة الدعم على الإنتاج الزراعي في الجزائر- دراسة حالة منتوج القمح-** "، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011-2012.

11. دبار حمزة، **دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية_دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(2005-2016)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2018-2019.

12. زاوي بومدين، "**التمويل البنكي الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر(مقاربة كمية)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة معسكر، الجزائر، 2015-2016.

13. زكرياء جرفي، "**أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000-2018**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2019-2020.

14. سالت محمد مصطفى، "**التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر من خلال شعبة القمح**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الزراعية، تخصص اقتصاد زراعي، كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016-2017.

15. سفيان حنان، "**السياسات المتبعة لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر،2019-2020.

16. سفيان عمراني، "**ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، الجزائر، 2014-2015.

17. شيخاوي سهيلة، "**السياسات الاقتصادية للاستثمار الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي حالة الجزائر للفترة ما بين(1980-2016)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،

تخصص تقنيات كمية مطبقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، الجزائر، 2018-2019.

18. شيماء أحمد محمد زين أحمد، "**آثار التغيرات المناخية على إنتاج الحبوب في السودان لعام 2005-2015م**"، بحث تكميلي لنيل درجة الباكلوريوس مرتبة الشرف، غير منشورة، كلية الدراسات الزراعية، جامعة السودان، السودان، 2016.

19. الطاهر مبروكي، "**إستراتجية إنتاج الحبوب في المناطق الصحراوية دراسة مقارنة بين الجزائر والسعودية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009.

20. عياش خديجة، "**سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر-دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010-2011.

21. لخميسي لواعر،"**دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر -دراسة حالة ولايتي أم البواقي و خنشلة خلال الفترة 2000-2016** "، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه الطور الثالث، تخصص دراسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2018-2019.

22. لطفي مخزومي، "**آثار السياسات الحكومية على القطاع الزراعي في بناء نموذج تكثيف محصولي مستدام بمنطقة وادي سوف**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2015-2016.

23. مالكي رشيد، "**تنمية القطاع الفلاحي بأساليب الدعم والتمويلات المختلفة -حالة الجزائر-**"، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2017-2018.

24. محمد أحمد محمد دفع الله، "**تقدير دالة إنتاج الفول السوداني لمشروع الجزيرة بالسودان- دراسة تطبيقية(1990-2014م)**"، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير العلوم في اقتصاديات التنمية، غير منشورة، كلية الاقتصاد والتنمية الريفية، جامعة الجزيرة، السودان، 2017.

25. محمد غردي،"**القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2012.

26. موسى رحماني، "**الزراعة الصحراوية في الجزائر واقع وآفاق منذ 1983**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، الجزئر، 2000-2001.

27. مولاي علي هواري، "**الفلاحة الدعم النمو الاقتصادي في الجزائر**"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة معسكر، الجزائر، 2015-2016.

28. مير غني محمد آدم محمد، "**أثر العوامل المناخية على إنتاجية محصول الذرة الرفيعة بمحلية الحصاحيصا- ولاية الجزيرة السودان (1995-2015م)**"، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة ماجستير الآداب في الجغرافيا، تخصص جغرافيا/تاريخ، كلية التربية، جامعة الجزيرة، السودان، 2017.

- **المجلات:**

29. أ.م.د انتظار ابراهيم الموسوي،" **التوزيع الجغرافي لزراعة وإنتاج محاصيل الخضر الصيفية في قضاء عفك**"، مجلة أبحاث ميسان، المجلد16، العدد32، العراق، 2020.

30. أبو بكر حنصال، "**إستراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية وتحقيق العدالة الاجتماعية الاقتصادية**"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد7، الجزائر، 2018.

31. باشي أحمد، "**القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**"، مجلة الباحث، العدد02، الجزائر، 2003.

32. البشير عمارة، "**سياسة الدعم الحكومي في الجزائر**"، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد05، العدد02، الجزائر، 2019.

33. حركاتي فاتح، "**مؤشرات الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية للفترة(2000-2018)**"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد09، العدد02، السعودية، 2022.

34. حمزة بالي، زوبيدة محسن، أحمد تي،" **دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر حالة الوادي نموذجا خلال الفترة(2000-2019)**"، مجلة الباحث، العدد20(01)، الجزائر، 2020.

35. حنان عبد المجيد محمود، "**دراسة اقتصادية تحليلية للوضع الراهن ومستقبل الاكتفاء الذاتي من القمح في مصر**"، المجلة المصرية للبحوث الزراعية، العدد92(2)، مصر، 2014.

36. خالد محجوب عبد الله محمد عيسى موهوبي، نبيل قندي، "**دراسة تحليلية لسياسات تمويل القطاع الزراعي في السودان(1998-2018م)**"، مجلة دفاتر، المجلد 37، العدد02، السودان، 2021.

37. رابحي بو عبد الله، "**الفلاحة كرهان لتحقيق وإحداث التنمية الاقتصادية –حالة الجزائر للفترة 2000-2017 أنموذجا**-"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد12، الجزائر، 2021.

38. رشيد زوزو، "**تجربة استصلاح الأراضي الصحراوية في أبعادها السوسيو_اقتصادية**"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد09، الجزائر، 2014.

39. زكريا جرفي، الناصر بوطيب، "**دور الزراعة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر-ولاية الوادي نموذجا**-"، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد02، العدد02، الجزائر، 2019.

40. سلمى ميمش، فاطمة الزهراء عيدودي، "**أثر الصدمات النفطية على الدعم الحكومي لقطاع السكن في الجزائر خلال الفترة (1986-2017)**"، مجلة مراجعة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي،المجلد13، العدد26، الجزائر، 2018.

41. سي محمد كمال، **تقدير اثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، دفاتر MECAS، المجلد15، العدد02، الجزائر، 2019.

42. صادق هادي، عمار عماري، "**القطاع الفلاحي في الجزائر: مفارقة وفرة الموارد والإمكانيات، ضعف الأداء ومحدودية المساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني2000-2016**"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد(30)2، الجزائر، 2015.

43. صيفي زهير، واقع وآفاق القطاع الفلاحي في الجزائر(دراسة حالة واد سوف في الصحراء المنخفضة الجزائرية)، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد08، العدد02، الجزائر، 2021.

44. العربي مصطفى، طروبيا نذير، "**دور البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الزراعي-تجربة السودان أنموذجا**-"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد05، العدد2، السودان، 2019.

45. فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي، العيد فراحتية،"**واقع تمويل قطاع الفلاحة في الجزائر وإمكانية إنعاشه من خلال صيغ المشاركات الزراعية للتمويل المصرفي الإسلامي**"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد13، العدد01، الجزائر، 2020.

46. فوزية موري، عيسى بن ناصر، "**دور التسويق الزراعي في ترقية الزراعة الصحراوية**"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد ب، العدد43، الجزائر، 2015.

47. فيصل عبد الغاني أحمد المغاني،"**تحليل جغرافي لإنتاج محاصيل الحبوب في المملكة العربية السعودية**"، مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، العدد23، السعودية، 2022.

48. لطفي مخزومي، "**التحليل الاقتصادي لدالة الإنتاج (كوب –دوغلاس) لمحصول البطاطا بولاية الوادي**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 05، الجزائر، 2012.

49. مريم زغلامي، "**آليات تمويل القطاع الفلاحي المحلي وعوامل تطويره في الجزائر–دراسة حالة ولاية تبسة**"–، مجلة البديل الاقتصادي،العدد7، الجزائر، دون سنة نشر.

50. مصطفى محمد مسند، "**تمويل القطاع الزراعي في السودان– التحديات والمخاطر وسبل مواجهتها**–"، مجلة جديد الاقتصاد، العدد07، السودان، 2012.

51. يوسف باهي، زهير عبيدة، "**دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة ولاية الوادي خلال الفترة(2005–2019)**"، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد04، العدد01، الجزائر، 2021.

- **الملتقيات:**

52. زراري ليلى، مريم زغلامي، زكرياء جرفي، "**تقدير وتحليل دوال مردودية الإنتاج الفلاحي في المناطق الفلاحية–دراسة مردودية إنتاج التمور في ولايتي بسكرة والوادي خلال الفترة(2005–2017)**"، الملتقى الدولي السابع حول: اقتصاديات الإنتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدول العربية 30–31 أكتوبر 2019، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي.

- **التقارير:**

53. تقارير بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الحادي والستين2021.

54. الجهاز المركزي لتعبئة العامة والإحصاء،2021، كتاب الإحصاء السنوي.

55. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "**تقييم تأثير التغيرات في المياه المتاحة على إنتاجية المحاصيل الزراعية في المنطقة العربي–دراسة حالة السودان**–"، مشروع تعزيز الأمن الغذائي والمائي من خلال التعاون وتنمية القدرات في المنطقة العربية، مطبوعة للأمم المتحدة، الاسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد 8575–11، بيروت، لبنان.

56. محمد عبد الكريم منهل العقيدي، "**سياسات الدعم المحلي في القطاع الزراعي في جمهورية العراق قبل الانضمام إلى منظمة دراسة قطرية**"، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بغداد، العراق، 2008.

57. محمد علي محمد، "**مؤشرات الدعم الزراعي تقديرات دعم المنتج تقديرات الدعم الكلية**"، المركز الوطني لسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، 2008.

58. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**دراسة مشاكل ومعوقات رفع كفاءة استخدام الأراضي في الدول العربية**"، الخرطوم، 2007.

59. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، مجلد39.

60. المنظمة العربية للتنمية الزراعية،"**دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية**"، الخرطوم، ديسمبر 2009.

61. الهيئة العامة للإحصاء، نشرة الإحصاءات الزراعية لعام 2021.

- **المواقع الإلكترونية**

62. جمعية المهندسين الفلاحين، مقال متاح على الرابط:
http://alfssosiation.blogspot.com:2012:10blog-post-9277-html le13/02/2023,à22:47.

63. http ://ajas.journal.ekb.eg, consulté le 25/02/2023, à 20:00.

64. الزراعة الصحراوية دون الواحيين "اصدار جمعية التربة"، متاح على الموقع الالكتروني:
http://www.siyada.org/siyada-board/%D8%A3%D8%A8%D8,Consulté le 27/03/2023, à17:55

65. http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t= 1505854.Consulté le 27/03/2023,à 17 :50.

66. عبد الله قاسم عبد الله محمد زعلول، يحي حسن مكاوى أحمد صقر، **استزراع الأراضي الصحراوية**، متاح على الموقع الالكتروني:
https://www.agro-lib.site/2020/05/blog-post_528.html?m=1 .Consulté le 27/03/2023,à 17 :50.

67. https://www.almrsal.com/post/1245441.Consulté le 06/04/2023,à 13:36.

68. https://www.alsowg.com/blog%D8%A7%D9%87%D9%85%D8%A7%D84%D9%85%D8%., Consulté le 02/04/2023,à 12:26.

69. https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%8A%. Consulté le 04/04/2023,à 15:28.

70. https://www.google.com/amp/s/www.alarabiya.net/amp/politics/2022/05/14/%25D9%2585%25D8%,Consulté le 04/04/2023,à 15:30.

71. https://www.almaal.org/best-desert-crops, Consulté le 04/04/2023,à 15:42.

72. شيرين علي، أشهر المنتجات الزراعية السعودية(أهم المناطق الزراعية في المملكة)، متاح على الموقع الإلكتروني:
https://www.brooonzyah.net/the-most-famous-saudi-agricultural-products/ , Consulté le 28/03/2023,à 14:20.

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية

73. OlubodeAwosola . et al, Indicators for Monitoring and Evaluation of Agricultural Performance and Shared Goals in SouthernAfrica, WorkingPaper No24,IWMI, South Africa, December2008.

74. Suleman Adam Chambon, Paperpresented to exppert group co_operativeheld, Agricultural Co_operatives:Role in Food Security And Rural Developement, New York, 28-30 April2009.

75. world trade Report, Subsidies trade and the wto, 2006.